وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الدكتور يحيى فارس المدية
كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والاجتمـــاعية

قسم :العلـــوم الإنسانيـــة
شعبة :التاريخ

الأزمات المالية في الدولة العثمانية خلال القرنين 16 – 17 م
(الأسباب والتداعيات)

مذكّرة مقدمة للحصول على شهادة ماستير
التخصص: الدولة العثمانية 1453-1924م

إعـــــداد الطالـــــبتين/
صارة فضيل
بختة لعجال

إشراف الدكتور:
ضيف الله شلالي

السنـــــة الجـــامعيـــة: 2019-2020م


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

التشكر والعرفان

"من لا يشكر الله لا يشكر الناس" أولا أشكر الله وأحمده على توفيقنا وتسديد خطانا من أجل إكمال هذا العمل ثم أتقدم بجزيل الشكر والعطاء لأستاذي المشرف **شلالي ضيف الله** الذي كان دائما يحثنا على العمل والاجتهاد .

"إن وفقنا فهذا من الله وحده وإن أخفقنا فهذا من الشيطان، أن أصبنا فلنا أجران وإن أخطئنا فلنا أجر الاجتهاد"

إهداء

أهدي هذا العمل إلى حياتي وموطني وملجئي ونبع الحنان والدتي العزيزة **م.بن قيز**،ثم أهدي هذا العمل إلى من تكبد جهود العناء لتدريسي من تحمل مشّقة الحياة من أجلي أبي الغالي **المختارفضيل** كما أهدي هذا العمل لجميع أسرة فضيل لاسيما أختي الغالية آ.**فضيل** والى كل صديقاتي سمية ،خديجة ،يسرى ،نجاة ،سماح ،سهام، سلمى.

وأهدي هذا العمل الى روح أستاذي المغفور له بإذن الله **مديني بشير** رحمة الله عليه.

إهداء

أهدي هذا العمل الى أمي العزيزة ب.صخري والى أبي الغالي لعجال أبا القاسم والى جميع أفراد أسرة لعجال وأخوتي عبد القادر ،يوسف ،رابح ،محمد الأمين ،خليل ،كريم ،نور الهدى وأولاد أخي وأختي ،والى جميع صديقاتي .

كما أهدي هذا العمل الى روح الأستاذ براهيمي غفر الله له وجعل قبره روضة من رياض الجنة .

قائمة المختصرات

تح	تحقيق
مع	معالجة
تر	ترجمة
مرا	مراجعة
ط	الطبعة
م	المجلد
ج	الجزء
دط	دون طبعة

المقدمة

المقدمة :

عملت الدولة العثمانية منذ نشأنها على تطوير مصادر دخلها المالي المتحصل عليه من الجباية الداخلية الشرعية والوضعية المفروضة على الرعايا والجباية الخارجية بمختلف أنواعها ناجمة التحصيل من حركة التدفق التجاري في البحر المتوسط ،لاستحواذها على المضايق المالية ووضعت لهذه المصادر نظاما ماليا مؤسسا ،ورسمت أوجها لإنفاق هذه الأموال بإحكام حيث عرفت الدولة طيلة القرون الأولى نوع من الرفاهية والغنى.

لكن نشاط الدولة خلال القرن السادس عشر عرف نوع من الإخفاق الداخلي بالإضافة الى الهزائم الخارجية المتكررة ،مما أربك الوضع المالي في الدولة وشكل أزمات متتالية أعجز نظامها المالي من استعادت عافيته كما كان في القرون الأولى للدولة.

دواعي اختيار الموضوع:

الدافع الذاتي :الرغبة والفضول في معرف الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت الى حدوث أزمات مالية في الدولة .

الدافع الموضوعي:الرغبة في التحقيق في الأسباب الخفية وراء النكسات المالية للدولة العثمانية.

أهمية الموضوع :تكمن أهمية الدراسة في تتبع الوضع المالي الذي عرفته الدولة من بداية الرفاهية الى غاية الأزمات وإفلاس الدولة وتداعيات ذلك على القرون اللاحقة وبداية المديونية الخارجية.

الإشكالية:

النظام المالي للدولة عرف بكونه نظاما محكما بوجود مصادر دخل وفيرة متنوعة وأوجه إنفاق واضحة المعالم ومؤسسة تعنى بشؤون الدخل والإنفاق، والإشكال المطروح كيف يتم تفسير إخفاق النظام المالي للدولة العثمانية خلال القرنين 16-17م؟

ويندرج تحت هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

-ماهي أهم مصادر دخل الدولة العثمانية الداخلية والخارجية ؟

-ماهي أوجه إنفاق هذه الأموال ؟

-ماهي آليات تسيير مصادر الدخل والإنفاق في الدولة ؟

-ماهي أهم الأسباب التي أدت لتزعزع النظام المالي في دولة ؟

-الى أي مدى أثر الوضع المالي للدولة العثمانية خلال القرنين 16-17م على مختلف الأوضاع ؟

الدراسات السابقة :والتي تقترب من موضوعنا فهو موضوع دراسة كتاب الوضع المالي للدولة العثمانية لصاحبه شوكت باموك الذي أفادنا في إلقاء نظرة شاملة عامة حول الوضع المالي للدولة العثمانية سواء في سنوات الرخاء أو بعدها.

المنهج المتبع :وقد اعتمدنا لدراسة موضوعنا على المنهج التاريخي الوصفي الذي اعتمدنا عليه في تتبع الوضع المالي للدولة ،كما اعتمدنا على المنهج التحليلي القائم على تحليل الوقائع المتسببة في انهيار الوضع المالي وتداعياته على مختلف النواحي.

الخطة المعتمد في الدراسة :ولدراسة هذا الموضوع فق قمنا بتقسيمه الى ثلاثة مباحث ،المبحث الأول تناولنا فيه مصادر دخل وأوجه إنفاق الدولة العثمانية ،والمبحث الثاني تطرقنا فيه لأسباب الأزمات إن كانت داخلية أم خارجية و ذكر أزمات القرنين 16-17م ،أما المبحث الأخير فقد تطرقنا فيه الى نتائج وتداعيات الأزمات المالية .

عرض أهم المصادر والمراجع :ومن أهم المصادر التي استندنا اليها في بحثنا تاريخ الدولة العلية لصاحبه فريد بك المحامي ،أما المراجع فقد اعتمدنا على من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني لصاحبه خليل ساحلي أوغلوا ،أما المعاجم استندنا الى تاريخ سلاطين بنو عثمان لعزتلو يوسف بك أصاف ،ومن القواميس سهيل صابان المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية .

صعوبات الدراسة:أما عن صعوبات الدراسة فتكمن في تنوع واختلاف المصطلحات بين مركز الدولة الايالات التابعة لها لاسيما أسماء النقود ،أيضا قيمة الأموال ،مقدار الضرائب بين الايالات ،أسماء العطايا من ايالة لأخرى .

المبحث الأول: موارد دخل وأوجه إنفاق الدولة العثمانية خلال القرنين 16-17م .

المطلب الأول:الموارد الدخل الداخلية.

المطلب الثاني:الموارد الدخل الخارجية.

المطلب الثالث: أوجه الإنفاق.

اعتمدت الدولة العثمانية لإنعاش اقتصادها على النظام الجبائي وفق الشريعة الإسلامية فتختلف من الضرائب الشرعية الممثلة في العشر وكذا الجزية والخراج ،وكذا الضرائب العرفية المستحدثة وفقا لحاجيات الدولة ، وأيضا ضرائب الرعية التي تشمل المسلمين وأهل الذمة ،كما تعتبر الايالات التابعة للدولة من أهم مصادر دخلها من خلال المبالغ السنوية التي تقدم للمركز ناهيك عن مداخيل الجهاد البحري وغيرها من مصادر الدخل المتنوعة والوفيرة التي تصب في الخزينة الرئيسية التي تغطي مختلف نفقات وحاجيات الدولة .

المطلب الأول:الموارد الدخل الداخلية .

أولا:النظام الضريبي :اعتمدت الدولة العثمانية في سياستها الجبائية تطبيق الشريعة الإسلامية ،لكن في ظل حاجياتها المتزايدة لتسير أمورها فرضت بعض الضرائبالنظامية الأخرى أو العوارض و رسوم الرعية .

1: الضرائب الشرعية :هي التكاليف الشرعية مكلف بتقديمها من طرف المسلمين وهي الزكاة ، العشر، الخراج ، بالإضافة إلى الجزية التي يكلف بأدائها من طرف من غير المسلمين .

العشر:

وهي ضريبة شرعية تدفع عينا على مختلف المنتجات الفلاحية ،هذه الضريبة تتجاوز في بعض الأحيان العشر حسب نوعية المنتج وحسب المناطق–وصلت في الشام وفلسطين في القرن 16م للثلث من المنتج –[1]،التي تقوم الدولة فيها بمنح الأراضي إلى الفلاحين بصفة مستأجرين على أن يقدموا لها كل عام ضرائب إضافية[2] .

[1]–عبد الحليم بن حادة،**العثمانيون المؤسسات الاقتصادية والثقافية** ،تق:عبد الرحمان المودن ،ط1 ،دار البيضاء ،المغرب ،2008 ،ص145.

[2]–روبير مانتران،**تاريخ الدولة العثمانية**،تر :بشير السباعي ،ج1 ،ط1 ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1993 ،ص320.

كان تحصيل الضرائب الشرعية من قبل السباهية في عهد نظام التيمار لكن بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية تحولت إلى الخواص وجبايتها من طرف الملتزمين ،بعدها قامت الدولة بتعيين موظفين رسميين عرفوا **بالمحصل** أو **العاشر**[1] ،ومع مرور الزمن تم إلغاء هذه الضريبة عام 1925م[2] .

الخراج:

هو المال الذي يخبئ ويؤتى به لأوقات محددة وقد ورد في كتاب الله :"**أم تسألهم خرجا فخراج ربك خير** "سورة المؤمنون ،الآية 72.

تسمى الأراضي الخراجية في الدولة العثمانية **بالديموس**ويأخذمنهاالخراج حسب ما هو مقرر في الدفاتر السلطانية ،يجمع في شهر مارس ومقداره في بعض المناطق على كل فدان 36 درهما عثمانيا وعلى كل نصف فدان 18 درهم أما عن المندوب المكلف بجمع المال فكان يأخذ معه العديد من الرجال والخدم والدواب والحاشية [3].

الجزية:

هي ضريبة يختص بأدائها أهل الذمة وتحصل نقدا وتوضع مباشرة في خزينة الدولة حيث تجبى بالذهب ويؤديها الذكور الأصحاء من أهل الذمة ،على من تتراوح أعمارهم بين 14-57 سنة وذلك في حالة بقائهم على أديانهم وعند عدم اشتراكهم بالحروب مقابل أن تتكلف الدولة بحمايتهم وكان مقدار الجزية ثابت في كل ولايات العثمانية [4]،وكانت في البداية

---

[1]-الموظف المسئول عن تحصيل ضريبة العشر في داخل المدن ويقوم في الوقت ذاته بتوفير الأمن اللازم للطرق الواقعة خارج المدن، والحفاظ على حياة التجار وأموالهم من قطاع الطرق، تم اختياره وفق ضوابط بحيث يجيب أن يكون مسلما حرا قويا.أنظر:سهيل صابان ،**المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**،مرا:عبد الرزاق حسن بركات،السلسلة الثالثة(43)،مكتبة فهد الوطنية ،الرياض،2000،ص151.

[2]- نفسه ،ص151.

[3]-محمد أبو إمام ،**الضرائبفيعهد العثماني** ،مجلة أم درمان الإسلامية ،العدد9 ،1426-2005 ،ص253.

[4]-أحمد أق كوندز ، **التشريع الضريبي عن العثمانيين** ،تر:فاضل بيات ،عمان ،2004 ،ص36.

تجمع من قبل عبيد السلطان (القول[1])بحيث يكونون عادة أعضاء في قسم السباهية (اوغلان ري)[2].

تعتبر الجزية من أهم الضرائب الشرعية وكان الإعفاء منها نادرا –هبة سلطانية أو خدمة عسكرية تعفي منها –وقد حاول وناضل جامعي الضرائب من أجل إبقاء هذه الضريبة لأنهم كانوا يستفيدون من رسوم يدفعها أصحاب الضرائب ،وقد حددت قيمة هذه الضرائب ب:1و2و4 دينار ذهبي ،بما يعادل 12 و 24 و 48 درهم من الفضة[3].

شكلت هذه الضريبة موردا هاما للدولة العثمانية بسبب عدد أهل الذمة الذين يعيشون في كنف الدولة ،بحيث لا توجد ولاية عثمانية تخلو من طوائف الذمة بل كانت بعض الولايات تتشكل من أهل الذمة بنسبة 90 % وقد قدر مقدار الجزية خلال القرن 16 ،17م ب 40 أقجة[4] على الفرد البالغ إلا أن هذا المبلغ سرعان ما عرف ارتفاعا ملحوظا في الفترات اللاحقة[5]،حيث بلغت سنة 1574م 40 أقجة لتصل سنة 1592م 70 أقجة ،ثم 240 أقجة سنة 1630م لتبلغ ذروتها عام 1691م حيث بلغت ضريبة الجزية 280 أقجة

---

[1]–الحارس والجندي ،لفظ القول كان يلحق كثيرا بكلمة (قابو)أي قابوقولي ليدل على جنود السلطان أو الجيش العثماني انظر :حسين حلاق وعباس صباغ ،**المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية التركية مصطلحات إدارية وعسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعائلية** ،ط 1 ،دار العلم للملايين ،لبنان ،1999 ،ص180.

[2]–خليل انالجيك ،**التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300–1600** ،تر:عبد اللطيف الحارس ،م 1 ،دار المدار الإسلامي ،2004 ،ص127.

[3]–نفسه ،ص128–129.

[4]–وحدة النقد الأساسية في الدولة العثمانية حتى النصف الأول من القرن 17م ،كانت تصك في للبداية بعيار 0.90 م الفضة وزنها حوالي1.2 غ ثم انخفضت قيمتها بسبب الأزمات المالية وهو ما أدي في العديد من المرات إلى ثورات وتمردات.للمزيد انظر :علي خليل أحمد،**الدولة العثمانية في سنوات المحنة (مقدمات وقائع نتائج)**،ط1،دار حامد،عمان ،2010،ص37.

[5]–عبد الحليم بن حادة،المرجع السابق،ص146.

على الفرد الواحد تم إلغاء هذه الضريبة بعد التنظيمات وقبول مبدأ المساواة بين كافة رعايا الدولة العثمانية بموجب الإرادة السلطانية الصادرة ب 10مايو 1856 [1].

*بالإضافة لهذه الضرائب هناك نوعان هما:**ضرائب الرعية** و**الضرائب العرفية** أو العوارض.

2: ضرائب الرعية:هي عبارة عن رسوم تخص الأرض بحيث تشمل رسم المزرعة ورسم التعطيل ورسم الأرض وغيرها:

2:أ:على المسلمين :

-**رسم المزرعة** :ظهرت هذه الضريبة في عهد السلطان سليمان القانوني وتبلغ قيمة الدفع في أراضي الخصبة أقجة عن كل دونمين ،ومتوسطة الخصوبة أقجة عن كل 3 دونمات ،وقليلة الخصوبة أقجة عن كل 5 دونمات [2]، يعتمد هذا الرسم على الأرض أي استغلالها الفلاحي والأساس في هذا الرسم هو الدونم [3]،بحيث يقوم مستغل الأرض بدفع 22 أقجة عن كل 60 دونم ،وتختلف هذه الرسوم بحسب خصوبة الأرض ومن منطقة لأخرى ،كانت تؤدى عقب موسم الحصاد ثم تغير موعدها ليصبح بداية شهر مارس منذ القرن 15م[4].

-**رسم تعطيل المزرعة** :أو ما يسمى وهي ضريبة تفرض على مالكي الأراضي الذين تركوا أراضيهم واشتغلوا بأمور أخرى بحيث تختلف هذه الضريبة بحسب مساحة الأرض [5]،كان الهدف من وراء هذه الضريبة هو الاستمرار في خدمة الأرض وحتى في حالة مغادرة الأرض لسبب ما يستمر الفلاح في دفع ضريبة العشر للسباهي[6].

---

[1]-عبد الحليم بن حادة ،المرجع السابق ،ص147.

[2]-شوكت باموك ،**التاريخ المالي للدولة العثمانية** ،تع :عبد اللطيف حارس ،بيروت ،2005 ،ص.

[3]-عبارة عن وحدة قياس الأرض تتراوح بين 920 و 939.3 متر مربع.

[4]-عبد الحليم بن حادة ،المرجع السابق ،ص147.

[5]-أكمل الدين إحسان أوغلوا،**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة** ،تر :صالح سعداوي ،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ،اسطنبول ،1999 ،ص643.

[6]-بن حادة ،المرجع السابق ،ص148.

-**رسم الأرض** :هي ضريبة تفرض على الفلاحين الراغبين في خدمة أكثر مما يملكون أو فلاحين الراغبين في خدمة أرض لدى السباهية ولكن غير مسجلين في قوائم صاحب التيمار ،تختلف أيضا رسوم هذه الأرض حسب خصوبتها ،أقجة عن كل 2 دونم للأراضي أكثر جودة ،أقجة عن كل 3 دونم للأراضي متوسطة الجودة ،أقجة عن كل 4 و 5 دونم للأراضي قليلة العطاء [1].

-**رسم البناك** :البناك بمعنى الابن المتزوج للفلاح ،إذ كان معدما من أرض أطلق عليه "جابا بناك "وان تصرف في أرض أطلق عليه "اكينلي بناك "وفي كلا الحالتين يؤدي رسميا مابين 9 و 12 أقجة.

-**رسم المجرد** :ابن الفلاح غير متزوج يؤدي بدوره ومنذ القرن 16م ضريبة تقدر ب6 أقجة[2].

رسم الدخان :وهو رسم يجرى تحصيله على من يقيمون عند السباهي في فصل الشتاء (المهاجرون) يؤدون رسم مقداره 6 أقجات مقابل إشعالهم لمداخنهم [3].

2:ب: على أهل الذمة :يمكن حصرها فيما يلي:

-**ضريبةالرأس** :بلغت ضريبة الرأس وهي أهم مصدر فردي لعائدات الدولة حوالي 48% من مجمل الموازنة[4]،حيث بلغت عائدات من الضريبة الرأس في سنة 1488-1489 حوالي **30.71مليون أقجة** بحيث كان هناك حوالي **685.452** وحدة أسرية من غير المسلمين تخضع لضريبة الرأس في البلقانوفي عام 1522 بلغت وارتفعت مداخل ضريبة الرأس لتصل لحوالي 8% من عائدات الدولة العثمانية[5].

---

[1]-أحمد أق كوندز ،المرجع السابق ،ص 41.

[2]-بن حادة ،المرجع السابق، ص 148.

[3]-نفسه ،ص 146.

[4]-خليل انالجيك ،المرجع السابق،ص 112.

[5]-نفسه ،ص 126.

-**اسبنجه:**هو نوع من الرسوم الشرعية المفروضة على أهل الذمة الممارسين للنشاط الفلاحي ،تقدر قيمته ب25 أقجة على كل ذمي غير متزوج ،أما الأرملة تؤدي 6 أقجة.

-**رسم الأرملة** :وهي ضريبة مفروضة على أرامل غير المسلمين تقدر ب 6 أقجة[1].

3: الرسوم العرفية:

الاسم العام على كافة الرسوم المأخوذة من المواطنين ماعدا الرسوم الشرعية ،تتنوع الرسوم العرفية وتصنف في نوعين أساسين هما :**العوارض والتكاليف** ،فالعوارض هي المفروضة في حالات الطارئة سميت تلك المبالغ بأقجة العوارض،وهي العوارض الديوانية والسفرية ،والتكاليف كانت محددة حسب قوانين كل ولاية وهي أنواع منها :المجرد ،الرائية ،جفت (الزراعة)،بنادق ،بادي هوا ،العروسية ،والاحتساب والجمرك...الخ.

1:3:العوارض الديوانية :وهي ضرائب استثنائية التي تفرضها الدولة في الحالات الطارئة كالحروب والأمراض ...الخ، اسمها الرسمي "العوارض الديوانية " تتخذ هذه الضرائب عدة أشكال قد تكون نقدية أو مادية أو حتى بدنية[2]، تحولت إلى مبالغ نقدية بعد أن كانت جهدا محدودا كبناء الجسور وشق الطرقات وتقديم التموين ،التجديف تجنيد الأفراد....الخ، تفرض على فئة دون أخرى (كالأئمة ،السادة ،الأشراف) وكما ذكرت مسبقا كانت في البداية تفرض فقط في حالات الحروب أو العجز المالي لتصبح مع الوقت لازمة تجمع من أجل تسديد العلوفات لتخفيض الضغط المالي على الخزينة [3].

عام 1660م بلغت مداخل الخزينة من هذه العوارض لكل من الروم إلي والأناضول حوالي **81.785.380أقجة**،كانت هذه العوارض تؤدي إلى توترات في العلاقة بين الدولة المركزية والسكان المحليين الذين كانوا يرفضون أدائها[4].

---

[1]- بن حادة ،المرجع السابق ،ص 149.

[2]- سهيل صابان ،المرجع السابق ،ص 156.

[3]- خليل ساحلي اوغلوا ،المرجع السابق ،ص 646.

[4]- بن حادة ،المرجع السابق ،ص 148.

-إمداد سفريه :إمداد حضرية :

ظهرت في القرن17م بعد دخول الدولة العثمانية في حروب حيث فرضت ما يسمى امدادية أو ما يسمى إمداد سفريه ،فمثلا أثناء الحرب مع المجر1686 م تقرر جمع مايلي :**1500كيسة**[1] عن اسطنبول ،**200كيسة** عن بورصة ،**350كيسة** عن مصر **1500كيسة** عن بغداد و150 عن البصرة ،وعام 1698م جمعتها الدولة في شكل :-42 كيسة من قواد الجيش ،135 من أوقاف الدولة و1110 من أعيان مصر وكغيرها من الرسوم عملت الدولة على إلزامية هذه الضرائب خلال فترات السلم كشكل من أشكال الإمداد أطلق عليه اسم إمداد حضرية [2].

2:3: تكاليف العرفية:

-تكاليفشاكاه :بعد تفاقم الوضعية المالية للدولة العثمانية بسبب تخفيض قيمة الأقجة مع بداية القرن 17م عان الولاة من صعوبات مالية وتفاقمت هذه الصعوبات مع ضرورة توفير المصاريف لهذا التجأ الولاة لممارسات من شأنها تعويض النفقات ،ومن بينها توجيه حملات داخل الولايات للحصول على :

-خدمة أقجة سي :ويعني مصاريف مقابل الخدمة التي يقدمها الولاة للرعية عرفت هذه الضريبة في القرن 17م بمباشريه .

-بيشكش :وهي عطية لإظهار الاحترام والتبعية يطلق عليها "السلامية "،وهي عبارة عن هدايا تقدم للوالي عند مروره من قرية لأخرى أو من مدينة لأخرى ،أما إذا قرر المكوث في منطقة تسمى **دورية** [3].

---

[1]- تعني الكيس المستخدم لملئ النقود سواء ذهب أو فضة وقد اختلف مقدار هذا الكيس باختلاف الأحوال المالية للدولة فهو 30.000 ... و 10.000 قطعة ذهبية في عهد الفاتح وبيازيد 2 ،وأصبح مقدار الكيس مؤخرا 500 قرش ،كان هناك ثلاث أنواع من الكيسة في الدولة العثمانية الكيسة الرومية التي تعادل 500 قرش ،الكيسة الديوانية التي تعادل 416 قرش ،ثم الكيسة المصرية المستخدمة في مصر وحدها والتي تساوي 600 قرش. انظر :سهيل صابان ،ص 194.

[2]- بن حادة المرجع السابق ،ص 149.

[3]- نفسه.

-**العروسية** :نوع الضرائب المأخوذة في العهد العثماني ،وكانت من التكاليف العرفية يتم تحصيلها من أزواج النساء وكان يختلف مقدار ما يؤخذ منها حسب الولاية وحسب جنس العروس هل هي ثيب أم بكر ،مسلمة أو نصرانية ،وكان يؤخذ على البكر المسلمة **60أقجة** وعلى االنصرانية نصف المبلغ ،ولقد ألغيت هذه الضريبة في فترة التنظيمات الخيرية ،غير أنه وضع رسم آخر متساوي لجميع الفئات سمي ب اذن نامة [1].

-**بدل كركجي** :الرسم يدفعه المكلف بعملية التجديف بدلا من العمل الفعلي ،بدأ العمل به في أواسط القرن 17م ،وكان يؤخذ عن كل تسعة عشر منزلا ،أما المنزل العشرون فكان مضطرا لتقديم أحد للعمل في جدف السفن وكان المبلغ المقرر هو **24أقجة**[2].

ثانيا:نظام الالتزام:

كانت إدارة الشؤون المالية للدولة يتم بواسطة **الدفتر دار**[3]منذ عهد الفاتح حيث يقوم أقلامه بجمع الضرائب مباشرة من الممولين لكن في ظل مساوئ هذا النظام وحدوث تجاوزات في نقل التيمارات والاقطاعات وحصول الكثير عليها مقابل تقديم الرشوة لكبار رجال الدولة كل هذا أدى إلى استبدال هذا النظام بآخر هو نظام الالتزام[4].

---

[1]-سهيل صابان ،المرجع السابق ،ص154.

[2]- نفسه ،ص196.

[3]-هو وكيل السلطان في شؤون المالية وناظر خزينة الدفاتر المالية وهو مسئول مسؤولية مباشرة أمام السلطان ووزيره الأعظم عن ميزانية ومالية الدولة كان في البداية دفتر دار واحد فقط لينقسم المنصب لجزأين بعد اتساع مساحة الدولة أحد خاص بالروملي وثاني خاص بالأناضول وكان لكل دفتر دار ديوان ينظر فيه الأمور المحولة إليه من الديوان الهمايوني ،أنظر :السيد أحمد السيد ،**مصر في العهد العثماني في القرن 16م** ،دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ،ط1 ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1997 ،ص47-48.

[4]- أحمد زكريا الشلق ،**العرب والدولة العثمانية من الخضوع للمواجهة (1516-1916)** ،مصر العربية للنشر والتوزيع ،مصر،2002 ،ص 54.

طبق هذا النظام عهد السلطان سليمان القانوني اتسع مع مرور الوقت فشمل أراضي الدولةوالإقطاع والوقف ،وكان بإمكان الملتزم أن يأمر الفلاحين داخل دائرة التزامه بزراعة هذه الأرض لنفعه الخاص وفقا لنظام الصخرة [1].

إذن أصبح تحصيل الضرائب والأموال العامة في الولايات العثمانية عن طريق الالتزام الذي يتكفل بدف أكبر عائدات ممكنة من مال الولاية مسبقا على دفعة أو دفعتين أي يقدم الملتزم المال الواجب عليه لمدة سنة ثم يقوم بتحصيل مبالغه من الفلاحين بالاستعانة بقوات حكومية [2].

كان المحصل يتولى جمع الإرادات من الملتزمين ليودعها خزين الولاية ومن ثم إرسالها لخزينة الدولة وقد يتولى الوالي نفسه وظيفة المحصل في بعض الولايات مستخدما القوة مما يؤدي في بعض الأحيان لصدامات بين الملتزمين والمتمردين [3].

مع نهاية القرن 17م أصبح نظام الالتزام هو الأعم استخداما وكانت مزاياه واضحة فهو يكفل للخزانة مبالغ محددة دون أن يضطرها إلى إنشاء جهاز إداري في الساحة –جرى استخدامه أولا في مصر ثم عمم في فلسطين وسوريا اعتبارا من أواخر القرن 17م تحت شكل المالكنه –[4].

المطلب الثاني :مصادر الدخل الخارجية.

1: الطرق التجارية :

إن أهمية الموقع الاستراتيجي للدولة العثمانية جعلها تنال النصيب الوافر من ناحية النقل والمواصلات في جميع الطرق البرية والبحرية بين الشرق والغرب حيث كانت الدولة العثمانية تسيطر على ثلاث طرق تجارية : الطريق الأول الآتي من الصين عبر سهول آسيا

[1]–عبد الرحيم عبد الرحمان ،**الريف المصري في القرن 18م** ،ط 2 ،مكتبة ،القاهرة ،1986 ،ص 96.

[2]–نزار قازان ،**سلاطين بنو عثمان بين قتال الاخوة وفتنة الإنكشارية** ،ط 1 ،دار الفكر اللبناني ،بيروت ،1992 ،ص .

[3]– أحمد زكريا الشلق ،المرجع السابق ،ص 54.

[4]– روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 543.

الوسطى والهضبة الإيرانية ويتشعب فرع إلى الأناضول عبر بورصة إلى اسطنبول إلى دول حوض المتوسط والفرع الآخر يعبر العراق وصولا الى سواحل بلاد الشام فدول أوروبا ،والطريق الثاني من سواحل الهند إلى البحر الأحمر عبر مضيق باب المندب وصولا إلى مصر وفيها يتشعب فرع إلى الإسكندرية ودول حوض المتوسط أما الفرع الثاني يمتد لدمشق وحلب عبر سيناء،والطريق الثالث من سواحل الهند الى الخليج العربي عبر مضيق هرمز وصولا إلى البصرة فبغداد والموصل وفيها يتجه غربا الى حلب ودمشق ومنها للمتوسط [1].

كانت التجارة الدولية خلال القرن 15م بيد البرتغاليين والبنادقة وكانت البضائع الثمينة تتجمع في الموانئ وتتم التجارة بها عن طريق النقل البحري ،وكانت الدولة على وعي بأن ازدهار التجارة في أي بلد يساعد على ازدهارها لذا قامت بإحياء طريق الحرير التاريخي وأمنت بذلك تحول التجارة الى الطريق البري مرة أخرى لذا بنت الخانات ومراكز التجارة على الطرق التجارية الهامة واستطاعت السيطرة على التجارة الدولية حتى القرن 17م [2].

2:مداخيل الجهاد البحري:

شكل الجهاد البحري أبرز النشاطات الاقتصادية للدولة العثمانية خلال القرنين 16 و 17م لاسيما بعدما أصبح كل من المشرق والمغرب العربي ايالات عثمانية ،بحيث امتدت الرقعة الجغرافية للدولة العثمانية على طول سواحل البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي حيث كان هذا النشاط يدر الثروات الكثيرة عبر الغنائم وتجارة الرقيق بالإضافة إلى كونها بطبيعة الحال إحدى أوجه السيطرة والهيمنة ضد الدول الأوروبية المسيحية العدوة [3].

فالجزائر مثلا –التي كان أسطولها بقيادة الأخوين بربروس –شكلت مركز قوة بحرية وتجارية من خلال السيطرة على حوض المتوسط وفرض الرقابة على السفن المتجولة وفرض المبالغ المالية عليها مقابل حمايتها وكذا الاستفادة من الغنائم التي توضع في المخازن بعد

[1]–إدريس ناصر الرائسي ،**العلاقات العثمانية الأوروبية** ،ط 1 ،دار الهادي ،لبنان ،2008 ،ص 224.

[2]–إبراهيم محمد حسين ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،دار التعليم الجامعي ،مصر 2013 ،ص 160.

[3]–نفسه ،ص 203.

جردها ووضع الأسرى في سجن الباشا في انتظار بيعهم في المزاد العلني في البادستان (سوق النخاسة)،والفائض من هذه المداخيل يرسل الى المركز [1].

بعد دخول العثمانيين مصر وسيطرة على سواحل البحر الأحمر ،استغلوا الترسانة المملوكية في السويس وشكلوا هناك أسطولا قويا لمواجهة السفن الإسبانية والبرتغالية التي كانت تمارس نشاطها في المحيط وبحر عمان ،وجعلوا لذلك الأسطول قيادة مستقلة وكانت قيادة السويس تابعة لولاية مصر واهتمت الدولة العثمانية بذلك الأسطول بغية مساعدة الدول المسلمة وكذا الأقليات المسلمة في الهند إضافة لتأمين الطرق التجارية ،لذا فكرت في شق قناة السويس عام 1568م غير أن هذا المشروع لم يتحقق [2].

3:الايالات العثمانية :

من البديهي أن الفتوحات العثمانية كانت تجلب مزيدا من الموارد للدولة العثمانية ،الذي لم يكن يعتمد على جمع الضرائب من الرعايا بالدرجة الأولى بل على حساب الإتاوات التي كان يدفعها الحكام التابعون لها.

وبالنسبة لشؤون الولايات المالية فكانت من مهمات الدفتردار الذي تمتع بمركز جد مهم في الولاية لأنه يراقب الاقطاعات التي تمنح للجنود ويحاسب الوالي عند انتهاء ولايته حيث كان لا يسمح للوالي أو لأيي موظف آخر في الولاية بمغادرة البلاد إلا بعد أخذ براءة ذمة [3].

وبعد تغير نظام الدفتر دارية أصبحت جباية الضرائب في الولايات تتم وفق نظام الالتزام فالوحدات الضريبية "المقاطعات "كان يعهد بها إلى المكلف بجباية الضرائب وهو **الملتزم**[4].

---

[1]–أمين محرز ،**الجزائر في عهد الأغوات(1659–1571)**،د ط ،دار البصائر الجديدة ،الجزائر ،2003 ،ص203.

[2]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص 417.

[3]–نزار قازان ،المرجع السابق ،ص 12.

[4]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 543.

مصر :بعد انضمام مصر للدولة العثمانية تم إجراء أول مسح عثماني تفصيلي في مصر السفلى فألحقت كل أملاك الإقطاعية المملوكية بالخزينة وألغى سليم الأول الضرائب والغرامات المالية المفروضة على الأهالي بصورة غير قانونية والحد من الغرامات النقدية المفروضة على الفلاحين ومنع تقديم الهدايا المالية والعينية للموظفين والمسئولين الذين يجوبون القرى [1].

ومع بداية عهد السلطان سليمان القانوني بدأت مصر تدفع ضريبة سنوية للباب العالي بلغت **100ألف دينار** مع إرسال جنود لوضعهم في تصرف الحكومة المركزية [2]،إذن كانت موارد مصر مثقلة بالإتاوات والجباية المختلفة حيث كانت ترسل من حين لآخر فرقا ونجدات للاشتراك في حروب الدولة العثمانية وتدفع الخراج الخ .

في مصر دفع الفلاحون **87 مليون بارة** بصفة خراج موجه لخزانة الدولة و **49 مليون بارة** بصفة كشوفية لحكام الأقاليم ورجالهم و **274 مليون بارة** بصفة فائض وبراني للملتزمين ووكلائهم أي ما يصل مجموعه إلى **400 مليون بارة**[3] .

وفي فلسطين دفع الفلاحون مابين السدس وربع دخلهم الإجمالي كضرائب وفي تونس يمكن تقدير وزن التحصيل الضريبي بنسبة 20 أو 25% من قيمة الإنتاج[4] ،وقد أجري مسح للأراضي عام 1526م ثم عام 1550م لتقرير الضرائب وقد تمثلت أنواع الأراضي في بداية العصر العثماني في عدة أنواع وهي: الأراضي الأثرية وهي أراضي خراجيه وزعت على الفلاحين لزراعتها أي منحوا لهم حق الانتفاع فقط ،أراضي الرزق وكانت غر خاضعة للخراج وقد منحت لعامة الناس وأمراء الجيش ومنها الأرزاق المحبوسة على الحرمين الشريفين وعلى المشروعات الخيرية ،أراضي الأواسي التي تمنح للملتزم يزرعها لحسابه في

---

[1]–نيقولاي ايقانوف،**الفتح العثماني للأقطار العربية 1516–1574** ،تر :يوسف عطا الله ،مرا:تق :مسعود ظاهر ،ط 1 ،دار الفرابي ،لبنان،1988 ،ص 71–72.

[2]–نفسه ،ص 80.

[3]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 524.

[4]– نفسه ،ص544.

حدود عشر الأراضي الداخلة في التزامه وهي ملكية انتفاع امتازت بإمكانية توريثها وإعفائها من ضريبة الخراج ،أراضي الوقف التي حبسها أصحابها والتي صدرت بها حجج شرعية بناء على أحكام قضائية وقد تم فحصها بواسطة مندوب الأستانة ثم أعفيت من جمع الضرائب عدا الضرائب.....[1].

إذن فإسهامات الولايات العربية في الميزانية العامة للدولة العثمانية غير واضح ومتباين تبعا لمدى السلطة التي يحتفظ بها الباب العالي في الولايات ففي مصر حدد فائض ب 16 مليون بارة في القرن 16م ثم يزيد بعد ذلك إلى 30 مليون بارة في السنين اللاحقة[2].

حلب :في حلب امتلأت الخزينة السلطانية بثروات هائلة قدرها مليون دينار ذهبي بالعملة الصافية بالإضافة إلى الجواهر والأنسجة والفراء...وغيرها ،كل هذه الثروات وقعت بيد السلطان سليم1 عقب معركة مرج دابق 1516م وانضمام حلب تحت لواء الدولة العثمانية[3].

كانت مصادر الرئيسية للدخل من ضرب النقود وسوق الغنم والعبيد وتجارة الحرير ،بحيث فاق مصدر الحرير كل المصادر الأخرى لاسيما عهد السلطان سليم 2 ،وبذلك تكون حلب بجانب كل من اسطنبول وبورصة في تجارة الحرير الإيراني وأهم مصدر للسلع في أوروبا [4].

ثم أصبحت حلب في نصف القرن 16م سوق ضخمة للسلع الهندية مثل الأنسجة والتوابل والصبغة التي تصل عن طريق الخليج والبصرة، ومن مصادر الدخل المهمة في حلب صناعة وتجارة الصابون [5].

---

[1]–أحمد زكريا الشلق ،المرجع السابق ،ص97.

[2]–مانتران،المرجع السابق ،ص545.

[3]–إيرينا بيتروسيان ،**الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية** ،تق ومرا :قسم الدراسات والنشر بالمركز،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،دبي ،2006 ،ص135.

[4]–خليل انالجيك ،المرجع السابق ،ص112.

[5]–نفسه ،ص113.

الجزائر :كانت الرسوم الجمركية على الصادرات والواردات محدد بنسبة 11 % كما طبق على ما يكسبه رياس البحر رسوم تتراوح بين 5-8% كما فرضت الرسوم على أموال المتروكة بدون وريث ...الخ هذه الرسوم لم تخضع لنظام ثابت محدد حيث تختلف من مرحلة لأخرى وقد قدرت واردات بشكل عام حوالي 500 ألف دوقة من الذهب إضافة الى فائض من الخزينة [1].

وباختلاف المناطق تختلف المصطلحات المتداولة فكما تطرقنا إليه في ولاية مصر فالتقرير المالي الواجب دفعه يطلق عليه "إرساليات "أما في الجزائر فيطلق عليه اسم الدّنوش[2]،ولجمع الضرائب المحددة كان يتم تشكيل مفرزة من العسكر كل سنة وتبدأ عملها مابين شهري أيار وتشرين الأول وتتجول بين القرى والقبائل وتجمع الضرائب المفروضة عليهم ويطلق على هذه المفرزة **مفرزة التحصيل المحلي** وأثناء عملية الجمع يتحمل الأهالي نفقات إطعام هذه المفرزة زيادة عن الضرائب المخصصة لهم وقد قدرت قيمة الضريبة السنوية على السناجق بمايلي :

1-سنجق قسنطينة كان أميرها مكلف بدفع 140 قرش سنويا وإطعام العساكر البالغ عددهم حوالي 300 عسكري سباهي و 150 جندي محلي.

2-سنجق التيطري مكلف بدفع 4200 قرش سنويا وإطعام 500 عسكري سباهي.

3-سنجق الغرب مكلف بدفع 100 ألف قرش سنويا وإطعام 2000 جندي قولوغلي و 1500 جندي محلي

---

[1]-عبد عزيز سامح التر،**الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا** ،تر :محمود علي عامر ،دار النهضة العربية ،لبنان،1989 ،ص141.

[2]-الدنوش :هو التقرير المالي الذي يقدمه البايات وخلفائهم ،وهناك نوعان من الدنوش الصغير الذي يقدمه خليفة الباي مرتين في السنة ،أما الدنوش الكبير يقدمه الياي مرة كل ثلاث سنوات ،وكان حضوره الشخصي مطلوب لدفع محصول الضرائب ولتقديم فرض الولاء للباشا وبالمقابل استلام الخلعة ونيل تجديد التعين "كانت القبائل الحليفة والمتعاونة مع الحكومة الأتراك معفاة من الضرائب الإضافية وتكتفي بدفع الزكاة والعشر خاصة قبائل المخزن أما قبائل الرعية فهي تدفع الضرائب الإضافية مع أداء رسوم الزكاة والعشر".

4-قائد البليدة مكلف بدفع 1400 قرش وقائد البلاد السوداء مكلف بدفع 2500 قرش ومائة عبد [1].

أيضا نجد: منطقة غربي الأناضول وهي منطقة تجارة أساسية مع أوروبا عن طريق كايوس ،وقرمان وهي منطقة غنية بالحبوب والسلع ،وأيضا القسطنطينية ومنطقة تجارة البحر الأسود مع موانئ مدن كافا وطرابزون وأماسرة وسمسون وأخيرا بورصة مركز تجارة الحرير الإيراني [2].

المطلب الثالث:أوجه الإنفاق.

كان جزء من أموال الدولة يغطي حاجيات السراي وجزء للنفقات الحربية وجزء للعمران وجزء لتغطية حاجيات الولايات (من قافلة الحج ،عمران ،هدايا ،أوقاف وغيرها)، وغيرها من النفقات، ولمعرفة وجهة إنفاق هذه الأموال لابد من معرفة مكان تخزين موارد الدولة أي الخزينة.

الخزينة :كانت الخزينة العثمانية تنقسم إلى خزينتين أحدهما أساسية وتوضع فيها الموارد وتخرج منها النفقات وتعرف بأسماء متعددة مثل "الخزينة العامرة "،أما الثانية فهي الخزينة الداخلية[3].

***الخزينة العامرة** :موجودة في مبنى المعروف ب "القبة تي "(تحت القبة)الذي كان يجتمع فيه الديوان الهمايوني وكانت العادة أن يتم استلام مبالغ من قبل كبير الأمناء بحضور عدد من موظفي الخزينة مقابل وصل يسلمه الروزنامجي ،وللصرف من الخزينة كان يجب إصدار فرمان من قبل الصدر الأعظم بناء على طلب موقع من قبل الدفتر دار[4].

---

[1]-عزيز سامح ألتر ،المرجع السابق ،ص 141.

[2]-خليل انالجيك ،المرجع السابق ،ص 112.

[3]-بن حادة ،المرجع السابق ،ص 142.

[4]-نفسه ،ص 142.

***خزينة الأندرون** :تتوزع في مجموعة من الخزائن كل واحدة منها تختص بشيء معيين وهي الخزانة الخاصة بالسلطان والتي تتكون من عدة موارد وهي :

مبلغ 50000 أقجة يقدمه الديوان الهمايوني كل شهر وموارد قادمة من الخواص السلطانية ومالكانه وفائض من أوقاف الحرمين الشريفين والضرب خانة ،إضافة لإرساليات مصر[1]، إضافة لحاصلات حدائق اسطنبول وغيرها من الموارد كالهدايا من قناصله وسفارات الدول الأجنبية التي تربطها صداقة أو معاهدة مع الدولة العثمانية[2].

تعدد أوجه الصرف من هذه الخزينة فمن الأموال والهدايا التي جرى إيفادها سنويا صحبة أمين الحج[3] إلى مكة والمدينة المنورة والعطايا والهبات التي يقدمها السلطان في المناسبات المختلفة والنفقات الشهرية لدائرة الحريم ثم الهدايا التي يبعثها السلطان إلى ملوك البلدان الأجنبية ،وفي حالة دخول الخزينة الأولى في ضائقة مالية كانت الخزينة الثانية تقرضها وهذا القرض يصرف بكفالة من الصدر الأعظم والدفتر دار ،كما كانت الخزينة الداخلية تقرض السباهية في حالة وقوع الحرب قبل جمع تيماراتهم شرط تسديد هذه القروض عقب انتهاء الحرب وقد حدث في القرن 17م أن عجزت الخزينة العامرة على تسديد القروض وهو ما أدى إلى أزمات خانقة للخزينتين معا [4].

1: رواتب ومستحقات القصر:

السلطان :كان للسلاطين العثمانيين موارد دخل يتم الاحتفاظ بها خزانة الأندرون "الخزانة الداخلية " تتمثل موارده من إرساليات مصر أي خراجها السنوي الذي كان يبلغ حتى عام

[1]–هو المخصص المالي لجيب السلطان المرسل سنويا من مصر وقد بلغ حتى عام 1586م حوالي 500 ألف فلوري ثم ارتفع في أواسط القرن 17م الى 600 ألف فلوري.انظر:سهيل صابان ، المرجع السابق ،ص 28.

[2]–بن حادة ،المرجع السابق ،ص 143.

[3]–الشخص المكلف للإشراف على قافلة الحج المتجهة من اسطنبول أو غيرها من الولايات إلى مكة المكرمة وهو القائد والمسئول عن حمايتها من انطلاقها وحتى عودتها،أنظر:محمود عامر ،**المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية** ،مجلة الدراسات التاريخية ،العددان 117–118 حزيران ،2012،ص 363.

[4]–بن حادة ،المرجع السابق ،ص 143.

1587م 501.000 آلتون أي دينار ذهبي ليبلغ 600.000 آلتون في السنوات اللاحقة[1] ،وكذا الاقطاعات المعروفة باسم مالكانه والخاص ،ريع الغابات ،والدخل القادم من دوبرفنيك والأفلاق ،بغدان ،أردل ،الغنائم ،وهدايا التي يقدمها رجال الدولة أو ممثلو الدول الأجنبية [2].

قام السلاطين في عديد أنحاء الإمبراطورية وعلى رأسها إسطنبول بتشييد المجمعات الضخمة التي عرفت باسم مشترك هو أوقاف السلاطين وخصصوا للصرف عليها مصادر غنية من الأراضي والخانات والحمامات والدكاكين والدور والأسواق وغيرها... وهذه العمائر الكبيرة كان لها زوائد تعرف باسم زوائد الأوقاف [3].

الصدر الأعظم :كان للصدر الأعظم موارد تأتيه من أطياف ذات ريع سنوي تعرف باسم "الخاص " ويقوم على جمعها أمراء البلغار وقد نصت قوانين الفاتح وكتاب "أصف نامة"من بعدها بقرن على أن يتعين للصدر الأعظم أراضي من نوع خاص تدر ريعا سنويا قدره 1.200.000 أقجة ،وسجلت موارد الخاص زيادة كبيرة فيما بعد بسبب ارتفاع الأسعار من ناحية وأهمية منصب الصدارة من ناحية أخرى ،كما كانت له موارد تأتيه كنوع من والهدايا وكان إذا جاء الخراج إلى السلطان كل عام جاءت معها هدايا للصدر الأعظم والدفتردار ووزراء القبة ،كل حسب درجته ، كما كان يحصل على مبالغ تعرف بالجائزة مقابل التعيينات المهمة التي تتحقق على يده وكل هذه الموارد تبلغ الملايين ،أما عند التقاعد فقد نصت قوانين نامة على أن يحصل الصدر الأعظم على 150 ألف أقجة سنويا وبعد القرن 17م حصل على "الخاص "أو إقطاع من نوع "أربه لق " [4] .

الوزراء :يحصلون على مبالغ تقدر ب:240350 أقجة كما تخصص لهم الدولة تيمارات من نوع خاص تتراوح وارداتهم حوالي مليون أو مليون ومائتي ألف أقجة سنويا ،وبعد التقاعد يتم

[1]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص150.

[2]–بن حادة ،المرجع السابق ،ص130.

[3]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص152.

[4]–نفسه ،ص182.

منح إقطاعات خاصة للوزراء وارداتها السنوية حوالي 6 أحمال أي ما يعادل 600.000 أقجة ويتم تخصيص لهم واردات نقدية تعرف ب أربة لق [1].

2: الجانب العسكري:

تسديد رواتب الجند :كانت تعتمد الدولة العثمانية في عملية توزيع علوفات[2] على توزيع الأشهر الشمسية والقمرية بحيث كانت الأشهر الشمسية لجمع الواردات والأشهر القمرية لتسديد الرواتب،أما فيما يتعلق برواتب الإنكشارية فعلى الإنكشاري العمل مدة ثلاث سنوات دون راتب ثم تبدأ عملية تسديد العلوفات[3].

كان راتب الإنكشاري أقجة كل يوم وإذ أظهر بسالة في الحرب يضاف إلى راتبه 2 أقجة أو ثلاثة وظل هذا ساريا حتى عهد السلطان سليمان الذي وضع ثلاث أنواع من رواتب الإنكشارية الأول من 3 إلى 7 أقجة يوميا للجنود العاملين في الخدمة ،الثاني من 8 إلى 9 أقجة لقدماء الجند الذين تشهد جراحهم بالبسالة في المعارك ،من 30 إلى 120 أقجة للضباط والجنود الذين أصبحوا عاجزين بسبب جراحهم أو تقدمهم في السن ،أما أوغلان الذين يقيمون بالعاصمة فإن مرتباتهم لا تتغير تتراوح بين 2 و 39.5 أقجة يوميا ويكون ذلك حسب رتبة الشخص ومدة خدمته [4].

أما بالنسبة التجهيزات العسكرية فقد اهتم العثمانيون بصناعة الأسلحة النارية وتطويرها فأنشئوا الطوب خانات ،وقد تعددت في مختلف عواصمهم ومن أوجه هذا الاهتمام أن قام محمد الفاتح باستقبال المهندس المجري "أوربان "وأمره بصنع المدافع وأنفق عليه أموال

---

[1]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،ص545.

[2]–مصطلح يطلق للدلالة على المواد الغذائية المخصصة للحيوان ثم صار يدل على المواد المخصصة للإنسان والحيوان ثم صار يدل على الراتب ،وأطلق في العهد العثماني على رواتب الجند والمدنيين وكانت العلوفة تحسب على أساس الأجر اليومي ثم صارت تحسب على أساس كل ثلاث أشهر هجرية..أنظر:حسين حلاق ،المرجع السابق ،ص 156.

[3]–توهامي بشير ،**مراكز السلطة الحاكمة والسلطة الدينية في الدولة العثمانية والعلاقة بينهما مابين (982–1112هـ/1575–1700م)** ،مذكرة نيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر ،2011–2012 ،ص 71.

[4]–نفسه ،ص71.

طائلة [1]ويعتبر السلطان الفاتح من أهم السلاطين الذين خصصوا عناية بهذا الجانب بحيث أقام ترسانة بحرية ذات مزالق متعددة في شبه جزيرة القرن الذهبي (جزيرة في اسطنبول) ،أما السلطان بيازيد 2 فقد عمد على تقوية البحرية من خلال إنشاء السفن الضخمة التي كانت تجوب البحر الأبيض فانتعشت بذلك قوة العثمانيين البحرية والاقتصادية [2].

وفي عد السلطان سليمان القانوني (1520–1566) وبسبب سياسته التوسعية أنفق العديد من الأموال لتقوية الجيش وتزويده بالمعدات من أجل توسيع بلاده لاسيما الحروب ضد الصفويين نهاية القرن 16م التي صارت تتسبب في نفقات لاتعوض [3]،كما ظفر الأسطول في عهده بعناية بالغة منه حيث ارتفع عدد السفن الى 300 سفينة وكان الأسطول يتألف من دروع ثقيلة و طرادات خفيفة مزودا بمدفعية قوية[4]،وأنشأ القواعد البحرية في جزر بحر الأرخبيل في –اقلونا –على ساحل ألبانيا وفي غيرها ،كما أنشأت قاعدة بحرية في ترسانة في ميناء السويس يرتكز اليها أسطول البحر الأحمر والبحار الشرقية [5].

وقد أدخلت الدولة العثمانية تطورا هاما في نوعية أسطولها ،إذ أقبلت في منتصف القرن 17م على بناء سفن شرعية كبرى مزودة بمدافع كان يتراوح عددها بين 40،50 مدفعا في كل سفينة ،وكان هذا التطور قد سبقتها إليه الدول الأوروبية ،بعد أن اتضح لهذه الدول أنه لا قيمة للسفن ذات المجاديف في المعارك الحربية [6] .

لكن بالرغم من التجهيزات التي وفرتها الدولة العثمانية إلاّ أن الأسطول تضائل عدد قطعه واقتصر نشاطه على حفر السواحل تقريبا بسبب بداية الانهيار والتراجع لاسيما

---

[1]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص.

[2]–نفسه،ص

[3]–يلماز أزوتونا ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،تر :عدنان محمود سلمان ،مرا وتن :محمود الأنصاري ،م1 ،ط1 ،مؤسسة فيصل للتمويل ،اسطنبول ،1988 ،ص355.

[4]–عبد العزيز محمد الشناوي ،**الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها** ،ج2 ،مكتبة الانجلو المصرية ،مصر ،2004 ،ص167.

[5]–نفسه ،ص167.

[6]–نفسه،ص158.

الجانب الاقتصادي [1] وظل الأسطول شبه معطل نهاية القرن 16 م ،وأصبح يستنزف خزينة الدولة بحيث كان يتم صرف 6000 قطعة ذهبية سنويا وإذ كان عدد السفن يقدر ب 300 سفينة فيمكن تصور التكاليف السنوية [2].

3:العمران:

اعتنى العثمانيون بالناحية العمرانية عناية واضحة حيث أنشئوا الأبنية الواسعة من الطرق والجسور في طول الدولة وعرضها مستعينين في ذلك بأمهر الصناع البيزنطيين "البلغار "ومع أن هذه الشبكة أنشأت في المقام الأول لأغراض عسكرية إلا أنها سهلت حركت المواصلات العامة [3].

اعتنى العثمانيون بالعواصم المختلفة لدولتهم عناية خاصة ،فجعلوا كل من بورصة وأدرنه واسطنبول مراكز صناعية وتجارية مهمة في العالم عندما بلغت الدولة ذرة قوتها[4] ،فاستقطبوا إليها الصناع والحرفيين والتجار المهرة من مختلف الأراضي التابعة لهم ،ومن أبرز السلاطين الذين عملوا على تنمية الدولة من الناحية الاقتصادية :محمد الفاتح ،بيازيد1 ،سليم الأول ،سليمان القانوني ،فخلال عهد هؤلاء تم فتح العديد من المناطق في أوروبا الشرقية والعالم العربي فبعد سيطرة السلاطين على هذه المناطق يتم ترحيل أمهر الصناع والحرفيين الى عاصمتهم ،مثل ما فعله السلطان سليم الأول بعد دخول مصر وتبريز [5].

بنا العثمانيون الكثير من المراكز التجارية والأسواق الكبيرة والخانات على الطرق الرئيسية للتجارة و القوافل ،وكان هناك مراكز تجمعفيها البضائع التجارية وتقوم قيمتها وتثبت

[1]–إبراهيم محمد حسين ،**تاريخ الدولة العثمانية** ،دار التعليم الجامعي ،مصر ،2013 ،ص185.

[2]–بن حادة ،المرجع السابق ،ص 130.

[3]–إبراهيم محمد حسين ،المرجع السابق ،ص 174.

[4]–نفسه ،ص 158.

[5]–نفسه.

أسعارها –أي كانت تعمل عمل البورصة حاليا –يطلق على هذه المراكز اسم البادستان تأسست في البداية في بورصة وفي أدرنة ثم سائر أرجاء الدولة [1].

كذلك شيدت المدارس ومعاهد التعليم التي كانت تتسع لسكنى الأساتذة والطلاب ،وإقامة المستشفيات وإنشاء المطاعم الشعبية والتكايا للفقراء والخانات التي كان التجار ينزلون فيها ،وأيضا بناء الحمامات الشعبية ،والمتاحف والقصور التي كانت رمزا من رموز تعيين السلاطين وكذا المساجد التي تحمل في غالب الأحيان أسماء السلاطين ،ونجد أن أغلب هذه المنشآت في الأستانة وعواصم الولايات[2].

تعتبر المساجد من أبرز الآثار العثمانية ومنها مسجد السلطان محمد الفاتح في إسطنبول الذي بناه المهندس اليوناني "خريستو دولوس "وهو من أروع آثار العمارة العثمانية وأقربها للكمال ومسجد السلطان أحمد في إسطنبول أيضا ومسجد السلطان بيازيد الذي يمتاز بفخامة مواده البنائية وبزخرفته على الطريقة الفارسية ،ومسجد السلطان سليمان القانوني الذي نافس في جماله أيا صوفيا وهو من إنشاء المهندس الشهير "سنان أغا"ويعتبر جامع السليمانية الذي شيد عام 1557م من أشهر الأعمال المعمارية في التاريخ العثماني [3].

إضافة للنفقات سابقة الذكر كانت الدولة تضع نصب عينيها تأمين أداء الحجاج لفريضة الحج بشكل سليم ،وكان أمراء مكة يمنحون من قبل الحكومة العثمانية 25 ألف قرش في السنة أي نصف ما يتقاضاه السلطان من مصر وكانت هذه المنحة تسمى **العطية السلطانية** كما كانوا يتقاضون ننصف حاصلات جمرك جدة [4].

---

[1]–إبراهيم محمد حسين،المرجع السابق ،ص160.

[2]–نفسه ،ص176.

[3]–نفسه.

[4]–فاضل بيات ،**الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا**(مطلع العهد العثماني–أواسط القرن التاسع عشر)، مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،2007 ،ص469.

حوصلة:من خلال دراسة المبحث الأول الممثل في مصادر دخل وإنفاق الدولة العثمانية يمكن القول أن مصادر دخلها متنوعة ووفيرة سواء كان في المركز أو الايالات التابعة للدولة وأوجه إنفاقها واضحة المعالم ،عن طريق قوانين مضبوطة مستمدة من الشريعة الإسلامية فنجد العشر والخراج وكذلك الجزية أيضا نجد بعض الضرائب المستحدثة في حالات الاستثنائية ،ومن هنا تنوع النظام الضريبي فشمل الأرض والتجارة والطرق والمناجم والأسواق وغيرها ،كما اختلفت طرق تحصيلها أما عن المؤسسة المالية التي وضعها العثمانيون لتسيير الشؤون المالية فهي **الدفتر خانة** التي تعنى بشؤون المال التي يترأسها **الدفتر أمين.**

المبحث الثاني: أسباب الأزمات المالية للدولة العثمانية ونماذجها خلال القرنين16-17م.

المطلب الأول:أسباب الأزمات المالية.

المطلب الثاني:الأزمات المالية خلال القرنين 16-17م.

تعرضت الدولة العثمانية للعديد من الأزمات المالية خلال القرنين 16و17م نظرا للعديد من الأسباب سواء كانت داخلية أو خارجية تمثلت في الكشوفات الجغرافية وتأثيرها على مردود النشاط اتجاري العثماني وكذا توقف حركة الفتوح وغيرها من الأسباب ،كانت بدايتها عهد السلطان سليم الأول الذي تمكن من تجاوز الأزمة بعد ضم المشرق العربي للدولة العثمانية واستمرت مع السلاطين اللاحقين في ظل تقاعس الدولة على إيجاد حلول جذرية للأزمة .

المطلب الأول:أسباب الأزمات المالية للدولة العثمانية.

أولا :الأسباب الداخلية:

1:إثر الكشوف الجغرافية على اقتصاد الدولة العثمانية الدولة العثمانية :

أ :تحول التجارة العالمية إلى طريق رأس الرجاء صالح و انعكاساتها على مصر و عالم البحر لابيض المتوسط:

اتجه البرتغاليين في بداية القرن15م نحو عمليات الكشوفات الجغرافية[1] نتيجة النمو المتصاعد لشعب البرتغالي ذاته،وظهور تطلعاته القومية والرغبة في السيطرة والثراء ،كما أدي اصطدام الدين بين المسيحيين والكاثوليك والمسلمين في شبه جزيرة إسبيريا في نهاية العصور الوسطي إلى اتجاه البرتغاليين لمطاردة المسلمين على ساحل إفريقيا الغربي وإصرارهم على انتزاع التجارة الشرقية من أيديهم عن طريق اكتشاف طريق بحري مباشر إلى البحار الشرقية.[2]

---

[1]–الكشوف الجغرافية :أطلق هذا المصطلح على الرحلات البحرية التي قام بها الأوروبيون خلال القرنين 15م و16م عن طريق اكتشافهم لطريق بحري إلى الهند عبر رأس الرجاء صالح للقارة الإفريقية وكذالك اكتشاف العالم الجديد واستغلال الموارد ،وقد أسفرت حركة الكشوف الجغرافية من نتائج عديدة كان لها أثر بالغ الأهمية في حياة أوروبا والعالم في العصر الحديث،وقد فتحت الكشوف الجغرافية أفاقا واسعة أمام العلماء.للمزيد أنظر:صالح الحسين العكيلي :**الوجه الأخر لنهضة الأوروبية،محاضرة في تاريخ أوروبا في عصر النهضة 1453م–1789م** ،ط1 ،مؤسسة الوراقة لنشر والتوزيع ،الأردن ،2006 ،ص33 .

[2]–محمد حميد السليمان ،**الغزو البرتغالي للجنوب الغربي والخليج في فترة ما بين1507م الي1565م** ،دط ،مركز زايد لتراث والتاريخ،الإمارات العربية المتحدة،2000م،ص25.

كان الحجم لأكبر من هذه التجارة يمر بمصر وينتقل منها إلى البحر الأبيض المتوسط طوال العصور القديمة والوسطي وكانت البندقية تلعب دور الوسيط بين الموانئ البحر الأبيض المتوسط الإسلامي والعالم الأوروبيآنذاك[1].

كان لاستيلاء البرتغاليين على جزيرة سقطري في سنة 1506 م في واجهة القرن الإفريقي والتي تشرف على مدخل الخليج عدن المؤدي إلى البحر الأحمر عاملا حاسما في مصروالهند وبعد أن تمكن البرتغاليون من الوصول إلي قاليقوط أخذت التجارة الشرقية التي كانت تصل إلى المحيط الهندي الذي كان أشبه بوعاء لما فيها من خيرات لتتحول إلى رأس الرجاء صالح[2] بحيث لم تعد مصر مركز الرئيسي الذي تتجمع فيه السلع الشرقية فيشتريها البنادقة وغيرهم .

أصبح البرتغاليون هم من يتحكمون في منابع السلع من أرجاء المحيط الهندي فلم تعد هناك حاجة إلى وساطة مصر والبندقية ، تلك الوساطة التي تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في الأسواق الأوروبية[3] .

إذ كان ثمن القنطار الفلفل علي سبيل المثال يتراوح بين 2 و 3 بندقية في قاليقوط و يصبح ثمنه بعد وصوله إلى الإسكندرية 20 بندقية على حين صار يباع في لشبونة البرتغالية بعد الكشوفات بسعر يتراوح بين 20 و30 بندقية[4] أي أن السلع انخفضت بواقع نصف قيمتها على أكثر تقدير،كما أن السفن الأوروبية وفرت علي المستهلك الأوروبي

---

[1]–سعيد عبد الفتاح عاشور ،**العصر المملوكي مصر والشام** ،ط2 ،دار النهضة العربية ،القاهرة ،1976 ،ص45.

[2]–طريق رأس الرجاء صالح :هو الطريق الذي اكتشفه الرحالة فاسكو داجاما عام 1497 م للوصول الى الهند ، وهو الطريق الذي يدور حول إفريقيا ويقع جنوبها اتخذته الدول الأوروبية بديلا لها عن البحر الأبيض المتوسط ،وذالك من اجل التخلص من احتكار تجار البندقية وتجار المسلمين .للمزيد انظر : اشرف صالح محمد سيد ،**أصول التاريخ الأوروبي الحديث** ،ط1 ،دار الناشري لنشر الالكتروني ،الكويت ،2009 ،ص72 .

[3]–فاروق عثمان اباضة ،**أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس الرجاء صالح على مصر وعالم البحر لأبيض المتوسط أثناء القرن 16م** ،ط2 ،دار المعارف ، الإسكندرية ،1993م ،ص44–45.

[4]–نفسه،46.

مشقة الحصول علي السلع الشرقية حتى من لشبونة التيأصبحت مركزا لتجمع هذه السلع وتسويقها مباشرة إلى مناطق لاستهلاك[1] ،فـبعدما كان البحر المتوسطهو الطريق الرئيسي المؤدي لتجارة في العصور الوسطي بل مركز النشاط السياسي انتقل هذا المركز بعد حركة الكشوف الجغرافية إلى المحيط الأطلنطي الذي أصبح طريق التجارة العالميةفي العصور الحديثة وبتالي انتقل مستقبل أوروبا الاقتصادي منمدن البحر لابيض المتوسط من البندقية وجنوة اللتين كانتا تقومان بتوزيع التجارة الشرقية التي كانت تأتي من الهند والشرق الأقصى عن طريق مصر[2]،فقد أصبحت الدولة العثمانية تعرف أزمة اقتصادية ،كون أن الضفة الشرقية للبحر لأبيض المتوسط تحت سيطرتها [3] وسبب هذه لازمة هو تراجع الموارد المالية التي كانت توفرها من عائدات التجارة والتي كانت تمثل مصدر دخل أساسي للخزينة العثمانية ، كما أن تجارتها لمتعد لها أهمية كبيرة وسط تلك التطورات التي عرفها العالم وكانت لصالح الدول لأوروبية فيما يتعلق بتنمية اقتصادها بحرية بعدما كانت مقيدة بتلك الضرائب التي فرضتها الدولة العثمانية على السفن قبل مرورها على طرقها التجارية [4] .

ب:تراجع العملة النقدية :

أمّا المتغير الثاني الذي طرأ على الاقتصاد العثماني نتيجة الكشوفات الجغرافية فقد ظهر بداية من سنة 1580 م ،بسبب تدفق الفضة من لأمريكيتين على غرب أوروبا والدولة العثمانية فيما بعد ،وكانت نسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الدولة أدني منها في غرب أوروبا ، مما جعل عملية التصدير الفضة إليها أمرا مربحا لتجارة لأوروبية والذين كانوا

---

[1]–إبراهيم علي طرخان ،**مصر في عهد الدولة المماليك الجراكسة 1382م–1517م** ،ط ،مكتبة النهضة المصرية ،القاهرة ،ص293 .

[2]–عمر عبد العزيز عمر ،**التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث** ،دار المعرفة ،مصر ، 1992م ،ص95 –96.

[3]–نادية محمود مصطفي ،**العصر العثماني من القوة والهيمنة إلي بداية المسألة الشرقية** ،ج 11 ،ط 1 ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة ،1996 ،ص32.

[4]–إدريس ناصر الرائسي ،**العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن السادس عشر** ،ط 1 ،دار الهادي للطباعة ونشر ،لبنان ،2007 ،ص279.

يستبدلونها بالذهب مما أدى إلى انخفاض سعر العملة الفضية العثمانية الأقجة[1] وارتفاع الأسعار بشكل متصاعد والمرجح أن ارتفاع الأسعار في الدولة العثمانية كما هو في الدول لأوربية وخاصة إسبانيا وإنجلترا وفرنسا خلال تلك الفترة قد نجم عن زيادة كمية النقود التي وردت إلى هذه الدول من العالم الجديد ، ثم انتقلت منها إلى الدولة العثمانية ، إلّا أن هذا أدي إلى إحداث ثورة في الأسعار التي هزت الاقتصاد العثماني ،وزلزلت المؤسسات التقليدية للدولة والمجتمع [2].

ومن تلك الفضة والتي أصبحت تجارة رائجة وتنافست دول الضرب على ضرب النقود المغشوشة استجلابا للفضة وأدي الغش إلى نتج عن هذه لازمة النقدية التي تعرضت لها الدولة العثمانية من تدفق الفضة الرخيصة شجع على إنشاء دور ضرب جديدة استفادة انهيار الأقجة فبعد أن كان السلطاني الذهبي يعادل 60 أقجة في عام 1532 م أصبح يعادل (65–70) اقجة في عام 1584 م و120 اقجة في عام 1586 م وبالمقابل انعكست هذه لازمة على أسواق الدولة العثمانية وسبب :إرباكا لناس بسبب هبوط قيمة النقود المتداولة حينها [3] .

حاولت الحكومة العثمانية أن توقف مد التضخم بإصدار عملات فضية جديدة لكن سارت على نفس نهج الأقجة وتدهورت العملة العثمانية [4].

---

[1]–عملة عثمانية تم إصدارها في عهد السلطان العثماني (أورخان) تعرضت إلى عدة أزمات خلال العهد العثماني الأمر الذي جعلها تفقد قيمتها وذالك في ظل التطورات التي عرفتها أوروبا والتي امتدت تأثيراتها علي الوضع الاقتصادي في الدولة العثمانية .

[2]–ز.يهيرشلاغ ،**مدخل إلي تاريخ لاقتصادي الحديث لشرق لأوسط** ،تر: مصطفي الحسني ،دار الحقيقة لطباعة ونشر ،بيروت ،1973 ،ص14.

[3]–خليل انالجيك ،**تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار** ،تر:محمد الارناؤوط ،دار الكتب الوطنية ،بنغازي ،2002 ،ص 216.

[4]–برناند لويس ،**ظهور تركيا الحديثة** ،تر:قاسم عبده قاسم سامية ،ط1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،القاهرة ،2006 ،ص 48 .

2: الامتيازات الأجنبية ودورها في الأزمة المالية لدولة العثمانية :

أ: بنود لامتيازات التي منحتها الدولة العثمانية لدول الأوروبية :

تراجع الأوضاع لاقتصادية التي كانت تعيشها الدولة العثمانية خاصة تجارتها الخارجية ، أصبح لزاما عليها أن تعيد إنعاش تجارتها وتنشيط طرقها التقليدية كما كانت ، وأن تقوم بعملية جذب التجار لأوروبيين إليها ولا يتحقق ذلك إلا إذا قامت الدولة العثمانية بتقديم تسهيلات تجارية تتمثل في منح لامتيازات إلى الدول الأوروبية[1] .

ولقد بدأ تجسيد إبرام معاهدات ومنح امتيازات خاصة التجارية إلى الدول الأوروبية بوضوح خلال القرن 16 م كانت بدايتها مع فرنسا عام 1536 م على أثر تحالف عقده السلطان سليمان القانوني[2] مع فرانسوا لأول [3] شملت هذه المعاهدة على 16 بند أكثرها إجحافا هي البند الرابع والخامس وسادس والسابع ، فقد أتاحت لفرنسا تحقيق مصالح تجارية وسياسية ولقضائية لم تكن تحلم بها أي دولة أوروبية [4] .

---

[1]–إدريس الناصر الرائسي ،المرجع السابق ،ص 280 .

[2]–سليمان القانوني :(1494–1566 م) هو عاشر سلاطين آل عثمان اعتلي العرش السلطنة سنة 1520 م ،بلغت الدولة العثمانية أوّج قوتها كان ذا مقدرة كبيرة على التنظيم و التشريع حتى عرف بالقانوني ، شارك نفسه في 13 حرب وكان من أبرز فتوحاته الاستيلاء علي بلغراد عاصمة الصرب عام 1521 م ، واستولي علي جزيرة رودس سنة 1522 م انتصر علي المجر في معركة موهاكس عام 1526 م ،وحاصر فيينا ، حمي تونس من خطر البرتغاليين والأسبان ، منح امتيازات الى الدول الأوروبية ، خاصة فرنسا من عام 1536 م ، ضم إليه صنعاء وعدن عام 1538 م ، قضي أيضا علي نفوذ الصفويين بالعراق ، ودخل تبريز للمرة الثانية . للمزيد انظر :احمد مهدي محمد شويخات ،المرجع السابق ، موسوعة الكترونية .

[3]–فرانسوا الأول :(1494–1547م)أصبح ملكا لفرنسا عام 1515م ،كانت مصالحه تتعارض مع الإمبراطورية الرومانية المقدسة ، وقد كان هناك صراع مرير بينه وبين شارل الخامس إمبراطور الإمبراطورية المقدسة ، دام عدة سنين وأدي بفرانسوا الأول الى انهزامه في معركة بافيا عام 1525 م لينتهي بأسره،ومن ثم يرغم علي توقيع معاهدة مدريد المجحفة في حقه ،لي تنتهي العلاقة بين فرانسوا وشارل الخامس عام 1514 م ،اهتم بالجمال والفنون والآداب ،حتى لقب براعي النهضة ، للمزيد انظر :احمد مهدي محمد شويخات المرجع السابق ،موسوعة الكترونية .

[4]–قيس جواد العزاوي ،**الدولة العثمانية قراءة جديدة في عوامل الانحطاط** ،ط2 ،دار العربية للعلوم ،بيروت ،2003 ، ص 16 .

منحت لرعايا الفرنسيين حق التنقل ، وحق التجارة ، وحق الإقامة ، وتبادل السلع في أرجاء الإمبراطورية مقابل الالتزام بدفع ضرائب التي تفرضها قوانين البلدين ، كما ضمنت صلاحيات قضائية للقنصل الفرنسي حق التنقل وأسقطت الجزية علي الفرنسيين اللذين أقاموا علي الأرض العثمانية مدة عشر سنوات [1] .

أصبحت هذه المعاهدة نموذجا يتخذ من جميع معاهدات ولامتيازات التي عقدت بين الدولة العثمانية والدول الأخرى [2] كما تجددت الامتيازات في عهد السلطان مراد الثالث [3] (1574 م-1594م) وأضيف لها بعض البنود القنصلية والتجارية أبرزها أن يكون القنصل الفرنسي مقدما علي كافة السفراء الدول الأخرى في الاحتفالات الرسمية والمقابلات الحكومة وغيرها[4] .

شهد عهد السلطان محمد رابع (1684 م-1788 م) تجديد اتفاقية الامتيازات الفرنسية في عام 1673م ، وكذالك بطلب من ملك الفرنسي ، اشتملت المعاهدة على عشرين مادة ، قللت بموجبها الرسوم التي يدفعها التجار الفرنسيون من خمسة بالمائة إلى ستة بالمائة كما أنها ساوت بين التجار الفرنسيين والتجار العثمانيين من خلال الرسوم التي يدفعونها وكذالك المساواة في المعاملة التي يتلقونها في الدولة العثمانية[5] .

---

[1]-أسماء ناهي وبلال أمينة ،**الامتيازات لاقتصادية الفرنسية في الجزائر (1800م-1830م)** ،،رسالة ماجستير كلية العلوم الإنسانية ولاجتماعية ،جامعة جيلالي بنعمامة ،خميس مليانة ،2016 ،ص11-13 .

[2]-خليل انالجيك ،تاريخ الدولة ..،المرجع السابق ،ص214-215.

[3]-مراد الثالث :سلطان عثماني ارتقي العرش 1544 م ، شهد عصره عدة تمردات قام بها الجيش لانكشاري ،أصبحت بولونيا في عهده تحت الحماية العثمانية ، قام بإنهاء الوجود البرتغالي في المغرب ،كما جدد لامتيازات للدولة الأوروبية كفرنسا وانجلترا ،اندلعت في عهده الحرب مع الدولة الصفوية في 1577 م . انظر :محمد فريد بك ،المرجع السابق ،ص 259،261 .

[4]-معد صابر رجب ،**قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال امتيازات الفرنسية وتوجه الى المشرق العربي 1520م-1798م** ،مجلة جامعة التكريت للعلوم ، المجلد 20 ،العدد 3 ،2013م ص 183.

[5]-إبراهيم ربايعة ،**شواهد علي المكانة العلية لدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيات الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536م -1673م** ،دراسة تحليلية ، ،مجلة معهد العلوم الاجتماعية ،العدد39 ، 2015/2،ص 67-173.

لم تقتصر الامتيازات العثمانية علي فرنسا فقد بل حتى بريطانيا استفادت من هذه الامتيازات بمقتضي معاهدة مبرمة سنة 1580م والتي اشتملت علي طابع تجاري حصلت بموجبها انجلترا علي امتيازات علي درجة كبيرة من الأهمية أبرزها تلك التي تعلقت بحرية التجار لانجليز ومزاولة نشاطهم التجاري في الأقاليم العثمانية وحق رفع العلم لانجليز علي السفن تجارية الإنجليزية بدلا من العلم الفرنسي وكذالك تخفيض نسبة الرسوم الجمركية [1] وقد مكنت هذه التسهيلات التي منحها السلطان مراد الثالث للملكة اليزابيت [2] من تثبيت نشاطهم التجاري في ليفانت[3] ،

تضمنت هذه الأخيرة علي اثنين وعشرين بندا تعلقت بنودها الأولى في الجانب التجاري حيث تضمنت مجملها علي حرية التجارة الانجليزية في الأقاليم العثمانية وأكدت علي ضرورة توفير الحماية لازمة لتجار إنجليز وبضائعهم وسفنهم وعدم التعرض لهم مع تقديم المساعدة ودعم اللازم لسفن التجارية والبحرية في حال تعرضت لأي خطر[4] .

تجددت هذه المعاهدة في عهد السلطان محمد الرابع 1661 م، تمتعت بريطانيا بامتيازات جديدة ضمن معاهدة تكونت من سبعة وستين مادة أهمها اشتراط حضور القنصل عند توجيه

---

[1]–خليل انالجيك ، تاريخ الدولة العثمانية ....، المرجع السابق ص 214–215.

[2]–اليزابيت الأولي :1533م–1603 م ،ملكة انجلترا ارتقت العرش سنة 1558 م ،دخلت في صراع مع ملك اسبانيا فليب الثاني كما انتهجت سياسة خاصة اتجاه الدول الأوروبية ،أضعفت مركز فرنسا الدولي ،ولحقت هزيمة بحرية باسبانيا وذالك بإغراق الأسطول الاسباني في الشمالي الأطلسي قرب السواحل الانجليزية ،أصبحت انجلترا من اقوي الدول الأوروبية ،أعادت مذهب الانجليكي الى انجلترا ،للمزيد انظر : محمد حسين نصار ،**الموسوعة العربية الميسرة** ،م1 ،ط1 ،المطبعة العصرية ،لبنان ،2009 ،ص 406–407 .

[3]–كلمة ليفانت :بلغة الانجليزية تعني الشرق بمعني كلمة الشرق التي تأسست في 11 سبتمبر 1581 م من طرف ملكة انجلترا اليزابيت الأولي بغية تنظيم التجارة في الأقاليم العثمانية ،اشرف عليها اوزبورون وهو أول حاكم يعين علي رأس الشركة ، ويساعده في مهامه مجموعة من كبار التجار تتكفل بحماية المصالح الاقتصادية الانجليزية في الدولة العثمانية ، خاصة فيما يتعلق بالجاليات الأوروبية للمزيد انظر : ليلي صباغ ،**الجاليات الأوروبية في بلاد الشام عهد العثماني في القرنين السادس عشر والسابع عشر** ،ج1 ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ،بيروت ،1989 ،ص178.

[4]–إدريس الناصر الرائسي ،المرجع السابق ،ص 320 .

تهمة لرعايا الإنجليز في الدولة العثمانية وعدم زيادة نسبة الضريبة عن 3 % على بضـائع لانجليز[1].

ب :انعكاسات الامتيازات الأجنبية علي الدولة العثمانية :

شهدت الدولة العثمانية عدة تغيرات في الأوضاع الاقتصادية من حالة رخاء واستقرار اقتصاديالى كثير من مظاهر التدهور ولانهيار ولعل سبب الرئيسي هي نظام لامتيازات الأجنبية التي اعتمدتها الدولة العثمانية أيام قوتها انعكس سلبا علي الدولة العثمانية وتجلي بوضوح من خلال تلك الأزمات الاقتصادية التي هزت كيان لاقتصاد العثماني عكس الدول الأوروبية التي قفزة نوعية في هذا المجال [2] .

جعلت الدولة العثمانية غير قادرة لمواجهة تلك التغيرات ناتجة عن دور لامتيازات من عامل قوة بناء الى عامل حرق وهدم وتثمل أولىهذه التغيرات تدني دخل التجارة الخارجية وتراجعها [3].

1-التجارة :

لقد أدت التطورات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا بعد حركة الكشوف الجغرافية والثورة الصناعية الى حدوث عدة تحولات تمثلت في ظهور الاقتصادالرأس مالي الذي كان له انعكاسات سلبية علي الوضع لاقتصادي في دولة العثمانية حيث استغلت أوروبالامتيازات الممنوحة لها وجعلت منها وسيلة لتغلل الاقتصادي الأوروبي بداخل الولايات العثمانية لتحولها بعد ذالك الى سوق استهلاكية تغزوها المنتجات الأوروبية ، ونتج عن ذالك الوضع بروز أزمات مالية جعلت الدولة العثمانية في تبعية شبه دائمة لدول لأوروبية[4].

---

[1]-إبراهيم ربايعة ،المرجع السابق ، ص68-89 .

[2]-إدريس الناصر الرائسي ،المرجع السابق ،ص332-333 .

[3]-قيس جواد العزاوي ،المرجع السابق ،ص69 .

[4]-وليد عريض ،**تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وأثارها** ،مجلة دراسات الجامعة الأردنية ،م24 ،ع 1 ،الأردن ، شباط 1999 م ، ص154 .

برز دور الجالية الأوروبية بشكل كبير بعد استقرارها في الأقاليم العثمانية ،حيث أنها قامت بإحكام سيطرتها علي الحياة الاقتصادية فيها مستندة في ذالك الى تلك الامتيازات الممنوحة لها للتمكن في الأخيرالاحتكار التجارة الخارجية لدولة العثمانية لصالحها ، وكذالك أدي الى عزوف العديد من التجار المحلين وتخليهم عن ممارسة هذا النشاط الي ممارسة نشاطات أخرى ، ليفسحوا بذالك المجال للأجانب الاستغلال تلك الامتيازات ، وهذا ماأثر سلبا علي تراجع مردود التجارة الخارجية التي كانت تستفيد منه خزينة الدولة العثمانية[1].

تعرضت الدولة العثمانية لأزمة مالية بسبب تراجع الدخل الذي كان يحصل عليه العثمانيين من خلال نشاطاهم التجاري ،بدأت هذه الأزمة بداية من القرن 16 م ،وتفاقم في القرون 17 م و18 م ،وخاصة بعد لامتلاء الأسواق العثمانية بالعملات النقدية الرخيصة [2]

نتج عن تلك الامتيازات الممنوحة أيضا تمتع الأوروبيين بنفوذ اقتصادي كبير في الدولة العثمانية [3] احتكرت من خلاله التجارة في معظم الولايات العثمانية ، وبرز من خلال الشركات التي أنشأتها كل من فرنسا كشركة الليفانت ،التي سيطرت علي عمليات التبادل التجاري في الولايات العثمانية .

زادت هذه الامتيازات من إثبات الوجود الأوروبيوعصفت بالاقتصاد العثماني من خلال التأثير علي التجارة الخارجية وحتى الداخلية ،هذا النشاط الاقتصادي الذي أصبح يتحرك ببطئ ، نحو وضع التبعية الاقتصادية لأوروبا ،فاختفى بذالك دور الدولة العثمانية كوسيط

---

[1]–الغالي العربي ،**دراسات في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288–1916م** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007 ،ص183 .

[2]–غانية بيعوا ،**التنظيمات العثمانية وأثارها علي بلاد الشام والعراق نموذجا 1839م – 1876 م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،مرقونة ،جامعة الجزائر ، 2008 م–2009 ، ص 33–34.

[3]–إسماعيل احمد باغي ،**الدولة العثمانية في التاريخ الحديث** ،ط2 ،مكتبة العبيكان ،الرياض ،1998 ،ص183 .

تجاري بين الشرق والغرب بعد الكشوف الجغرافية وارتبطت التجارة العثمانية بتجارة الأوروبية[1].

3: الحروب وأثرها علي خزينة الدولة العثمانية :

كانت الدولة العثمانية في سلسلة من الحروب الطويلة سواء علي الجبهة الصفوية أو علي الجبهة النمساوية ، واستخدامها الأسلحة النارية [2] أدي إلي استنزاف لخزينة الدولة [3] وتعد معركة ليبانتو من أهم المعارك في القرن 16 م والتي شهدت فيها الدولة العثمانية خسائر فادحة بسبب تحطم الأسطول العثماني إذ خسر الأسطول العثماني 142 سفينة [4] كما خسر 117 مدفعا كبيرا و 256 مدفعا صغيرا [5] .

أنفقت الدولة العثمانية مبالغ ضخمة في حصارها لنمسا حوالي مليون ومائتي دوقة ذهبية سنويا من (1593–1609م)[6]وفقدت 100000كلم من أراضيها لصالح نمسا [7] كما تنازل السلطان العثماني عن الجزية السنوية التي يتقاضاها من الإمبراطور النمساوي المقدرة بثلاثين ألف دوكا وإلغاء السيادة العثمانية علي إقليم ترانسلفانيا[8] استمرت الحروب بين الطرفين بعد حرب الثلاثين عاما (1618م –1648م) [9] ولم تنتهي حتى نهاية القرن 17 م

---

[1]–ليلي صباغ ،**الجاليات الأوروبية في بلاد الشام** ،ج2 ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ،دمشق ،1989 ،ص334.

[2]–ثريا فاروقي وآخرون ،**التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية** ،تح: خليل انالجيك ،تر: قاسم عبده قاسم ، م2 ، ط1 ،دار المدار الإسلامي ، دب ،2007 ،ص 76 .

[3]–نفسه ص 77 .

[4]–فريد بك المحامي ،المصدر السابق ،ص79–82.

[5]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 374 .

[6]–قيس العزاوي ،المرجع السابق ،ص.

[7]–فريد بك المحامي ،مصدر سابق ،ص 308.

[8]–محمد بن أبي سرور مصطفي البكري ،**فيض المنان في الدولة آل عثمان** ، تر :عبد الرزاق عيسي ،ط 1 ،مكتبة زهراء الشرق ،مصر ،2011 ،ص428.

[9]–علي مولا ،**الموسوعة العربية الميسرة** ،ج3 ،ط3 ،شركة أبناء الشريف الأنصاري للطباعة والنشر وتوزيع ،بيروت ،2009 ،ص1327 .

م والتي أرهقت خزينة الدولة العثمانية وانتهت بتوقيع معاهدة كارلوفيتش[1] وانتهي طموح العثمانيين في حكم أوروبا [2].

كما خاضت الدولة العثمانية حروب مع الدولة الصفوية في القرن 17 م حيث انتهت بهزيمة الدولة العثمانية في سبتمبر 1605 م وتم استيلاء الصفويين علي تبريز [3]وروان وغيرها ، وسعت لتضيق الاقتصاد العثماني من خلال تحويل طريق تجارة الحرير إلي ميناء بندر عابس الواقع علي خليج البصرة هذا مادفع بالسلطان لتوقيع معاهدة الصلح عام 1612م تم بموجبه إبقاء الحدود نفسها التي رسمت في عام 1555م والاعتراف العثماني بالسيادة الصفوية علي تلك المناطق [4] ،كما خاضت الدولة العثمانية حروب في جبهات عديدة مع بولونيا[5]والبندقية في القرن 17 ماجعل الدولة العثمانية تتكبد العديد من الخسائر المالية وستنزف الخزينة[6].

4:أثر توقف الفتوحات في القرن 17م علي اقتصاد الدولة العثمانية :

نظرا لطبيعة الجهادية التي لازمت الدولة العثمانية منذ نشأتها ، تكون النظام الاقتصادي من عناصر متعددة تمثل مصدر دخل الدولة ولعل أهم هذه المصادر :نظام التيمار ، الغنائم التي تجمع من الحرب والفتوح ،الجزية التي تدفعها بعض الدول النصرانية المستقلة[7]وكذالك الدول التابعة لي الدولة العثمانية ،كالأفلاق، بالإضافة الى أموال الجزية من من غير المسلمين اللذين يعشون داخل الدولة .

---

[1]–انظر الملحق رقم 2.

[2]–عبد الكريم رافق ،**العرب والعثمانيون** ،مكتبة أطلس ،دمشق ،ص116–117.

[3]–مدينة تقع شرق غرب إيران عاصمة مقاطعة أذربيجان الشرقية تعتبر ثاني مدينة في إيران انظر :علي مولا ،المرجع السابق ،ج2 ، ص 924.

[4]–إحسان أوغلي ،المرجع السابق ،ص 50 .

[5]–إسماعيل سهرنك ،**حقائق الأخبار عن دول البحار** ،ط1 ،المطبعة الأميرية بيولاق ،مصر ،1316 ،ص576.

[6]–نفسه ،ص 584 .

[7]–خليل انالجيك ،المرجع السابق ،ص106–107.

تعتبر الغنائم أهم مورد لخزينة الدولة ،وقد بلغ 30000الف دوقة ذهبية[1] بعد فتح مدينة بورصة ، وكذالك عندما استولي خير الدين بربروس سنة 1538 م في احدي الغارات علي الشواطئ في اليونان علي قيمة 400000الف قطعة ذهبية وأموالا كثيرة أخرى وبوجه عام فقد بلغت الواردات الدولة في عهد القانوني 357000000 اسبره وعادة ما يذهب خمس الغنائم لصالح بيت المال وكانت مصروفات الدولة اقل من وارداتها في تلك الفترة[2]،تعبر الغنائم التي كانت تكتسبها الدولة في حروبها مصدرا مهما من مصادر الدخل الكبرى منذ نشأتها فقد كانت الدول المهزومة تعقد معاهدات مع الدولة العثمانية لرغبتها للتعايش في سلام ولذالك فهي مضطرة لدفع مبالغ مالية سنوية تقدرها الدولة العثمانية وهذه الأموال تعد عاملا مهما لزيادة واردات الدولة تصب في الخزينة وكان خمس هذه الغنائم يذهب إلي الجيش سواء رواتب الجند ، أو تسليحهم ، أوإمداداتهم[3] .

وبناء علي ما سبق فهناك علاقة بين نجاح الفتوحات الدولة وبين إنعاشها اقتصاديا ، غير أنه بعد عهد القانوني حدث تغير كبير أدىإلي نقص في خزينة الدولة ففي نهاية القرن 16 م دخلت مرحلة توقف الفتوحات ، ولما كانت الغنائم الحربية تغطي جميع أوجه النقص الاقتصادي وتعمل علي تخفيف من المشاكل المالية فمن الطبيعي أن يؤدي الى ظهور عدة مشكلات في أوضحأشكالها[4] .

---

[1]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 350 .

[2]–هاملتون جب وهارلود باون ،**المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في فكر الإسلامي في الشرق الأدنى** ، تر ،عبد المجيد القيمي ،ط1 ،دار المدي لثقافة ونشر ،سوريا ،1997 ،ص9 .

[3]–علي سلطان ،**تاريخ الدولة العثمانية** ، ج2 ،منشورات مكتبة طرابلس العلمية ،ص 9.

[4]–محمد جميل بيهم ،**فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها** ،ج2 ،1373هـ /1954 ،ص8 .

ثانيا: الأسبابالداخلية:

1:اختلال نظام التيمار :

اعتمد العثمانيين بشكل كبير علي هذا النظام الذي حقق لهم مصدرا ماليا مهما لفترة طولية حتىأواخر القرن 16 م ، غير انه جرت بعض التجاوزات منح التيمار وذالك في عهد السلطان سليمان حيث منح بعض أراضي التيمار الى الجالية الذين اختارهم ليكونوا حرسا له ، وقد منحت لهم هذه الأراضي علي سبيل لالتزام[1] ، وتعتبر هذه الطريقة إحدى الطرق التي تحقق لدولة قدر اكبر من وارداتالأراضي غير أن هذا النظام كان مجحفا في حق الرعايا بشكل كبير صرفت الدولة النظر عنه [2] .

لكن مع بداية القرن 17 م وبسبب الظروف المالية السيئة التي كانت تعانيها الدولة ورغبة من الدولة في إيجاد مصادر مالية جديدة ،فقد عمدت علي استرداد أراضي من السباهية اللذين تم منحها لهم بمقابل خدماتهم العسكرية ومنحها من جديد لمسئولين وكبار الموظفين في الدولة وحلّو مكان السباهية ، وكانت الدولة تحدد مهام الملتزم مهما كانت صفاته وذالك قبل انتهاء فترة الالتزام الأول .

جري العمل بنظام الالتزام في بادي الأمر من تحصيل إيراداتالالتزام ، وإلقاء عبء جباية الضرائب من الفلاحين إلاأن الهدف الآخر الذي كانت ترمي ليه هو تحقيق مصلحة الملتزمون اخذوا يستغلون الفلاحين وينهبونهم وينتزعون منهم كل ما يملكون ولذالك أساءوا الى الفلاحين والي اقتصاد الريف [3].

[1]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص397 .

[2]–أكمل الدين إحسان أوغلي ،المرجع السابق ،ص280 .

[3]–إسماعيل ياغي ،المرجع السابق ،ص88 .

المطلب الثاني:الأزمات المالية خلال القرنين 16-17م.

كانت الدولة العثمانية تقوم بجمع المداخيل في السنة الشمسية في المقابل تقوم بإخراج المصاريف ورواتب الجند والموظفين ومختلف أوجه الإنفاق خلال السنة القمرية ،بما أن هناك 11 يوم فارق بين التقويمين فإنه بعد مرور 32 سنة ميلادية يكون التقويم الهجري قد سبقه بسنة أي 33 سنة هجرية، وبالتالي هناك سنة عالقة فإذا كان هناك مداخيل 32 سنة فحتما يقابله 33 سنة مصاريف ،اذن تكون الدولة مجبرة على صرف سنة ليس لها دخل وهو ما سماه المؤرخون ومنهم خليل ساحلي أوغلوا بالسنة الإزدلافية أي سنة بدون دخل ومنهم بالسنة الهاربة أو السنة المنزلقة وفي الكتابات التركية **أزمات سنة السويش**[1]ولهذا سنلاحظ في سياق البحث أن الفارق بين الأزمات هو 33 سنة .

إذن بعد التطرق لجذور الأزمات وأسبابها سنتطرق للأزمات التي عصفت بالدولة العثمانية خلال القرنين 16 و17م.

أزمة سنة 852هـ-1448م:

ظهرت هذه الأزمة عهد السلطان **مراد الثاني**[2] حيث سجل عجز في تسديد رواتب الجند لمدة ستة أشهر أي قسطين لذا تخاذل الإنكشارية في الدفاع ضد القوات المجرية -

---

[1]-خليل ساحلي أوغلوا ،**من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق وقوانين** ،تق :أكمل الدين إحسان أوغلوا ،مركز للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ،استانبول ،2000 ،ص 90.

[2]-وهو سادس سلاطين أل عثمان ولد سنة 1303م-806هـ تولى الحكم عام 1421م-824هـ وهو يبلغ من العمر 18 سنة توفي سنة 1450م عاش 49 سنة منها 21 سنة قضاها في الحكم من أعماله :قام بمحاصرة القسطنطينية لكن دون جدوى وقع الهدنة مع كل من المجر واليونان أخمد العديد من الفتن في آسيا الصغرى ... عزتلوا يوسف بك أصاف ،**تاريخ سلاطين بنو عثمان من أول نشأتهم حتى الآن** ،ط 1 ،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،2014 ،ص 49.

الصربية التي تمكنت من اجتياح الأراضي العثمانية لهذا قام السلطان مراد 2 بالتنازل للعرش لابنه الفاتح[1] هذا الأخير الذي قام بخفض قيمة العملة من 1.181 غرام إلى1.012غرام[2].

وفي ظل هذه الأزمة قام الإنكشارية بتحريض من السياسيين في مقدمتهم الصدر الأعظم **خليلباشا**[3] بمهاجمة ومحاصرة بيت **شهابالدينباشا**الذي فر لقصر الفاتح ،ثم بلغ التمرد ذروته حين طالب الانكشارية بزيادة في راتبهم وأطلقوا النار في الأسواق وهددوا بإتباع أحد السلالة الحاكمة –أخ السلطان مراد– في حال لم يتم تنفيذ رغباتهم[4].

إذن لم يكن أساس هذه الثورات هو التأخير في تسديد المعاشات فقط وإنما أيضا التخفيض في قيمة العملة التي سيكون لها عواقب ومساوئ اجتماعيه وعام 1451 م قام الفاتح بتخفيض قمة العملة أيضا بوزن حبة أي ما يعادل 0.048 غرام ،إذن كان الفاتح يلجأ دائما لخفض قيمة العملة ولعل فتح القسطنطينية سيكون باب يصد العجز والضغط المالي[5].

أزمة سنة 886هـ-1481م:

صادف هذا التاريخ وفاة السلطان محمد الفاتح الذي قام أواخر عهده بحملة في الأناضول أي تكاليف مضاعفة ومصاريف سنة أكثر كما تم خفض قيمة العملة حسب

---

[1]–ولد هذا السلطان في 22 رجب 833هـ الموافق 20 أفريل 1429م وهو سابع سلاطين السلالة العثمانية عقب اعتلاءه العرش قتل أخيه الرضيع أحمد وضع نصب عينيه فتح القسطنطينية لذا بنا قلعة الروملي حصار وبعد فتحها غير اسمها لإسطنبول وله العديد من الأعمال العمرانية منها الطوب كابي وغيرها،للمزيد أنظر :محمد فريد بك المحامي ،المصدر السابق ،ص 161.

[2]–ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص 107.

[3]–ابن إبراهيم باشا وزير السلطان مراد والسلطان الفاتح وهو ممن حضر وقعة يلدرم وهو من الأمراء حينئذ نصب سنة 1429م عاصر عهد السلطانين مراد والفاتح معا وبعد جلوس الفاتح على العرش وفتح القسطنطينية حبسه في برج يقال له الآن برج خليل باشا ثم قتله سنة 1453م...حاجي خليفة ،**فذلكة أقوال الأخيار في علم تاريخ والأخبار فذلكة التواريخ تاريخ ملوك آل عثمان** ،تح وتر وتق:سيد محمد السيد ،ص 377.

[4]–ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص 107.

[5]–نفسه ،ص 108.

المعتاد وهذه المرة تم إرغام عامة الشعب على تبديل ما بأيديهم من عملات قديمة وثقيلة من حيث الوزن والقيمة بعملات جديدة ومنخفضة وكان من المفروض توفير 60 مليون أقجة كدخل إضافي من صك العملات القديمة الممنوع تداولها هذا ما أدى لغضب شعبي لتدني مستوى المعيشي الذي يستغله التجار في رفع الأسعار وانخفاض القدرة الشرائية لهم ،وهذا ما تكبد عنائه الإنكشارية الذين ثاروا وقتلوا الصدر الأعظم **محمد باشا القرماني** ثم عين الثوار هيئة تسير أمور الحكم التي استمرت في ذلك لمدة 70 يوما –**فترةخلوالعرش** –حتى اعتلى بيازيد2[1] العرش الذي اشترط عليه عدم خفض قيمة العملة[2].

أزمة سنة 919هـ-1513م:

صادف هذه السنة تمرد سليم الأول[3] على والده السلطان بيازيد الثاني الذي لقي تأييدا من طرف الإنكشارية اكتفى السلطان سليم باستبدال العملة المستعملة في عهد أبيه بأخرى مصكوكة باسمه كما عمد بداية حكمه للاستدانة من التجار لسد حاجيات الدولة ، وقد كان لضم كل من مصر والشام للدولة العثمانية أثر بالغ على إنعاش الاقتصاد العثماني وتدارك النقص في خزينة الدولة ، أي أن الحملات التي قامت بها السلطان إضافة للبعد الديني والعسكري كان لها بعد اقتصادي والسيطرة طريق الحرير والطرق التجارية وبالتالي فقد تمكنت الدولة من تجاوز هذه السنة الإزدلافية بفضل الدخل الجديد وقام السلطان بمنح

[1]–ثامن سلاطين آل عثمان ولد سنة 1448م دامت سلطته 30 سنة وشهر و 22 يوم كان طفلا عندما اعتلى والده العرش حوالي أربعة أشهر كان شاعرا أديبا محبا للعلم لم يشهد عهده تلك الفتوحات الكبيرة جدا التي شوهدت عهد أبيه أو عهد ابنه تمكن من التوسع بمقدار 120.000 كلم...للمزيد أنظر :يلماز أزوتونا ،المرجع السابق ،ص212،211.

[2]– خليل ساحلي اوغلوا ،المرجع السابق ،ص108.

[3]–تاسع سلاطين آل عثمان ولد سنة 1470م–875هـ في أماسيا عندما كان ولده واليا عليها أطلق عليه ياووز أي الصارم وهو لا يزال صبيا لأنه كان عنيفا في تصرفاته ودائم الحركة مقداما شجاعا ..تولى العرش سنة 1512م–917هـ للمزيد أنظر :أحمد فؤاد المتولي ،**تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها حتى نهاية العصر الذهبي** ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2002 ،ص181.

أقطاعات للجنود وبإقرار دخل جديد لهم إذن خلال هذه المرحلة تم تجاوز هذا النقص المالي لمدة من الزمن[1].

لكن على الرغم من ذلك ومن الكم الهائل من الأموال لم تستطع الإدارة المالية اخذ التدابير الأزمة للموازنة بين مداخيل ونفقات وتلخيص حساباتها آخر كل سنة ولعل هذا السبب الذي أدى لظهور فيما بعد ميزانية التي أعدها **ترخونجي أحمد باشا** باعتبارها أول ميزانية للدولة العثمانية وميزانيتا اللتان قام بنشرهما **عمر لطفي بارلقان**.

أزمة سنة 953هـ-1546م:

ولقد تطرق **عمر لطفي بارقان** في إعداده لميزانية سنة 1546-1547م الى الفائض حيث تم توفير ما يقارب 6.939.477 أقجة لسنة 1546م (للسنة الهاربة) وتوفير ما يقارب 86.889.845 أقجة لسنة 1547م كل هذا الفائض كان من خلال ضريبة العوارض التي استحدثت لهذا الغرض كما شرحناه سابقا لولهة نقول ليس هناك عجز مادام هناك فائض لكن عند مقارنة دخل سنة 1546م الذي بلغ 241.711.834 أقجة ودخل سنة 1547م الذي بلغ 198.887.294 أقجة نجد انخفاض واضح في الدخل أي ولماذا انخفض الدخل علما أن الضرائب كانت ثابتة ناهيك عن ضريبة العوارض [2].

وأيضا إذا اتخذنا بعين الاعتبار مداخيل الخزينة المركزية أي الروم لي والأناضول نجد أن مصاريف كل من سنتي 1546-1547م فاقتا الدخل حيث بلغ الصرف على التوالي 171.997.449 و 111.997.449 أقجة في حين بلغ الدخل أيضا على التوالي 135.402.002 و94.543.349 أقجة إذن بلغ العجز المالي لسنة 1546م 36.470.335 أقجة و 17.454.694 اقجة لسنة 1547م تم تداركه من خلال نفقات

[1]-جنان خضير منصور الجنابي ،المرجع السابق ،ص221.

[2]-خليل ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص110 .

الولايات التابعة للدولة (ديار بكر،بغداد ،مصر،سوريا) ،ونظرا لسياسة **رستم باشا**[1] الذي كان يستعمل القوة لجمع المال لملئ خزانة الدولة هذا الأمر اضطر المزارعين لترك قراهم والهجرة للمدن وعدد آخر امتهنوا قطع الطرق [2].

وسنة 1552م تم خفض قيمة العملة حيث انخفض السلطاني من 4.559 غرام إلى 3.545 غرام وبالتالي صك 130 سلطاني من مئة مثقال ذهب بدلا من 129 سلطاني[3] أي أن الدولة تلجأ دائما للحل نفسه دون أن تتدارك أخطائها من الأزمات السابقة[4].

أزمة سنة 986هـ-1578م:

جاءت هذه الأزمة في ظل الحروب الصفوية –العثمانية التي كانت مغايرة لما سبقها إذ تخللها فترات حرب وسلم أي لم تكن حاسمة هذا الأمر الذي أدى لتفاقم الأزمة والضائقة المالية بسبب مصاريف الحملة من عتاد حربي وأكل و....،وكعادتها تلجأ الدولة مجددا لخفض قيمة العملة وزيادة الضرائب حيث تم خفض قيمة الأقجة والبارة[5] والشاهي[6] وصار يصك من 100 درهم ذهبي 800 أقجة التي كان سابقا ينتج 400 ناهيك عن التجاوزات دور الضرب التي كانت تخلط أحيانا الذهب بمعدن خسيس[7]،ومثل كل مرة لابد من وجود

---

[1]– وزير السلطان سليمان القانوني دامت مدة حكمه تسع سنوات أصله من أرنود فصار أمير اللواء في ديار بكر تزوج من ابنة السلطان مهروماه ثم تولى العظمى سنة 1544م ولما قتل السلطان ابنه مصطفى خان أسند هذا الأمر إليه وقيل فيه مكر رستم فعزل لدف الفتنة سنة 1553م أنظر :حاجي خليفة ،المصدر السابق ،ص 382.

[2]–ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص 110،111.

[3]– المصطلح الذي استخدم للذهب العثماني المضروب في مصر وطرابلس وتونس والجزائر نسبة الى السلطان ولم يطلق على المسكوكات العثمانية المضروبة في الأناضول والروملي ،سهيل صابان ،المرجع السابق ،ص 135.

[4]–جنان خضير ،المرجع السابق ،ص239.

[5]–نقد معدني ضرب عهد السلطان مراد الرابع وزنها يزيد عن خمسة قراريط أبطل التعامل بها سنة 1832م حيث صك نوع جديد وهو القرش بحيث يساوي القرش الواحد 40 بارة والبارة الواحدة تساوي 3 بول (طابع)..أنظر:محمود عامر،المرجع السابق،ص 366.

[6]– نقد ذهبي ضرب عهد السلطان سليم ياووز نسبة لوجود كلمة الشاه عليه وهو أكبر أنواع المدافع وسمي أيضا زاربازن ،سهيل صابان ،المرجع السابق،ص 140.

[7]–ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص111.

نتائج وخيمة وهذه المرة ثار الإنكشارية بالأستانة وهاجموا كل من محمد باشا ناظر الضرب خانة ومحمد أفندي الدفتر داري ناظر المالية وقتلوهما وقتلوا أمير ولاية الروم لي سنة 1586م نظرا لخفض رواتبهم وخلال هذه السنة الهاربة تم تسجيل عجز بالخزينة المركزية بما يبلغ 727.870 أقجة[1].

وقد أدت الزيادة في الضرائب إلى هجرة الأهالي من الأناضول والروم لي خلال النصف من الأول القرن 17م الذين شارك عدد منهم في حركة العصيان **الجلالية** التي سأتطرق لها في نتائج الثورات .

أزمة سنة 1021هـ-1621م:

ما ميز هذه السنة الاستقرار العسكري نوعا ما بعد عقد الصلح مع إيران كذا نهاية الحركة الجلالية أما عن مالية الدولة في هذه الفترة فقد بلغت مداخيل سنة 1607م 204.273.447 أقجة في المقابل صرف ما يقارب 202.973.744 أقجة ثم بلغت في السنة الموالية 503.691.446 دخل و 599.191.446 أقجة إنفاق(منها 45.5 مليون للجيوش)وبالتالي سجل عجز ب 95.500.000 أقجة أي 19 % على الرغم من دعم الخزينة الداخلية الذي بلغ 78 مليون[2].

لقد سجل استقرار في قيمة العملة لغاية سنة 1616م حين عجزت الدولة عن تسديد مرتبات الانكشارية الذي أثر سلبا على حملة خوتين ببولونيا سنة 1621م حيث لم يظهر الانكشارية البسالة المعتادة ومثل كل مرة ثار الإنكشارية لكن هذه المرة تمادى بهم الأمر لعزل السلطان **عثمان الثاني** بل وقتله [3].هذا العجز أدى لإفراغ الخزينة الداخلية وكذا اضطر

[1]-إبراهيم بك حليم ،**تاريخ الدولة العلية التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية** ،ط 1 ،مؤسسة الكتب الثقافية ،لبنان ،1988 ،ص 105.

[2]-ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص112.

[3]-جنان خضير ،المرجع السابق ،ص229.

اضطر السلطان لتحويل أواني الفضة والذهب لدور صك العملة للاستفادة منها لغاية ضم بغداد سنة 1637م الذي ساعد شيئا ما في تدارك الوضع المالي[1].

أزمة سنة 1054هـ-1644م:

كانت أحداث هذه الأزمة في عهد السلطان **إبراهيم الأول**(1640-1648م)الذي عرف بإسرافه وهذه المرة قام الإنكشارية بالتمرد قبل موعد تسديد الرواتب وقتل السلطان والصد الأعظم **كمنكاش قرا مصطفى**[2]وقتلوا قطع رؤوس عدد من أعضاء الديوان بسبب الأقجات المغشوشة ذلك أن الإنكشارية تعودوا على المماطلة من طرف الإدارة إذن بعد كل أزمة يزيد نفوذ الإنكشارية والتحكم في زمام السلطة والأمور السياسية ،وتم تعيين **محمد4** الذي كان صبيا وهذا ما فتح المجال للحريم وأغوات الانكشارية[3].

في هذه الحقبة من عمر الدولة العثمانية ناهيك عن تدهور الدولة ككيان سياسي كان الوضع الاقتصادي يتخبط دون حلول جذرية ودائمة ومخالفة لحلول الأزمات السابقة إذ بقيت الدولة تعمل على فرض الضرائب وأحيانا جمعها مسبقا قبل موعدها بسنة أو سنتين وكذا توزيع النقد المنخفض في السوق مما أدى إلى ثورات شعبية.

أزمة سنة 1088هـ-1677م:

لقد زامن هذه السنة الحملة الفاشلة التي قادها **مصطفى باشا المرزيفوني** على فيينا الأمر الذي ضاعف أبعاد الأزمةكما ساهم فقدان الدولة للعديد من الأقاليم والولايات التابعة لها في الفترة اللاحقة الى خفض قيمة المداخيل بينما بقي الإنفاق على حاله ،مثالسنة 1669م بلغت قيمة المداخيل 612.528.960 أقجة (منها 22 مليون عوارض)في حين

[1]-ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص113.

[2]-وزير السلطان مراد وإبراهيم الأول نصب سنة 1638م تولى مناصب البكتاشية ثم صار أغا لهم وتولى القيودانية في الرجوع من فتح روان ذهب لبغداد وتولى العظمى يوم دخولها 22 ديسمبر عزل سنة 1645م وصار كتخدا ،للمزيد أنظر:حاجي خليفة ،المصدر السابق ،ص 392.

[3]-ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص113.

بلغت النفقات حوالي 634.206.348 أقجة في هذه السنة قامت الخزينة الداخلية بإقراض الخزينة الخارجة حوالي 142 مليون،أما سنة 1690م بلغ العجز 247.126.957 أقجة وسنة 1692م بلغ 110.984.245 أقجة وسنة 1693م بلغ العجز 90.638.528 أقجة وسنة 1699م بلغ 63.560.888 أقجة[1].

وسنة 1685م تم سبك مقتنيات الذهب والفضة التي بلغت 2.693.000 أقجة من ذهب و65.853.177 أقجة من الفضة الى عملة جديدة سميت **شرفلي** ،وفي عام 1687م لم تدفع الدولة 5 أقساط[2] للانكشارية أي سنة وثلاثة أشهر فتوجه الجيش الذي رفض بعض الترقيات لقادته نحو أدرنة وتم خلع السلطان **محمد4** وتولية أخيه سليمان الثانيالذي في عهده تم وبسبب التضخم خلق عملة جديدة من نحاس وهي **منقور** تزن حوالي نصف درهم وبسعر نصف أقجة استمر العمل بها لمدة ثلاثة سنين ثم تم سحبها[3].

سنة 1695م بلغ الدخل الذي كان من المفترض أن تحصل عليه من الضرائب الأقاليم التي فقدتها حوالي 70.701.01 أقجة ومن المقاطعات حوالي 90.62.559 أقجة وبعض الرسوم الأخرى بلغ حوالي 284 مليون أي 35.7% من دخل الدولة[4].

حوصلة :

تعود بداية تراجع الاقتصاد العثماني حوالي النصف الثاني من القرن 16م وهذا نظرا لعدة أسباب لعل أبرزها سياسة الدولة في تعاملاتها الاقتصادية والتقوقع في المبادئ التقليدية وعدم مواكبة العصرنة الغربية إضافة لعديد الأسباب سواء الداخلية أو الخارجية منها كلها عوامل ساهمت في تدهور الاقتصاد العثماني في ظل تقاعس الدولة لإيجاد

[1]–خليل ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص117.

[2]–القسط بمعنى المرتب والقسط يبلغ ثلاثة أشهر أي في السنة الواحدة يقبض الانكشارية أربعة مرتبات الأول في محرم يسمى مصر أي يجمعون أول حرف من الأشهر المعنية وهكذا.

[3]– خليل ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص119.

[4]–نفسه ،ص119.

حلول للأزمات المتكررة ،حاولت الدولة تحديث نظامها المالي لكن مع الأسف ففي الفترة المدروسة لم تنفع هذه المقترحات لغاية بداية فترة التنظيمات التي مست جميع القطاعات بما فيها الجانب المالي.

المبحث الثالث :نتائج وتداعيات الأزمات المالية خلال القرنين 16-17م

المطلب الأول: على الصعيد العسكري

المطلب الثاني: على الصعيد الاجتماعي

المطلب الثالث:التدابير والإجراءات المطبقة خلال زمن الأزمات.

أدت الأزمات المالية للعديد من النتائج الوخيمة على الصعيد الاجتماعي والعسكري بسبب الأساليب والتدابير التي اتخذتها الدولة للخروج من الأزمات الممثلة في خفض رواتب الجند أو خفض قيمة العملة وكذا استحداث عملات جديدة ،وأيضا للزيادات في الضرائب التي أثقلت كاهل الرعية وحتى استحداث ضرائب جديدة كل هذا وأكثر أدى الى تمردات في صفوف الانكشارية والى ثورات شعبية هزت كيان الدولة .

المطلب الأول: على الصعيد العسكري.

كل أزمة مالية إلا ولها آثار عديدة فمن الجانب العسكري تمثلت هذه الآثار في التمرد وحركة العصيان الانكشارية[1] لاسيما بعد انفتاحهم على الحياة الاجتماعية ذلك أنه لم تعد تقتصر حياتهم على الثكنات بل الزواج والتجارة ..الخ من المعاملات أي أن للأزمات أثر مباشر في زعزعة حياة هته الطبقة من خلال تأخير دفع المعاشات وكذا خفض قيمة العملة أي تدني مستواهم المعيشي ،إضافة الى أن هذه الطبقة أصبحت في فترة ما تطالب بالهبات والعطايا التي يقدمها السلطان عند اعتلاء العرش بالقوة وليس بمحض إرادة السلطان ،وهذا ما سنتطرق إلية في الشرح بحيث لكل سنة أزمة إلا ولها انقلاب وتمرد:

ففي سنة 1448م تمرد الإنكشارية بعد أن قام السلطان مراد الثاني بالتنازل عن العرش لابنه الفاتح حيث استهانوا به ولم يعجبهم الأمر لذا سيطروا على أدرنة ونهبوا ما بها من فتراجع السلطان عن قراره وقضى على التمرد وقام بالعديد من الإصلاحات العسكرية

[1]–الانكشارية أو اليكنجرية أو الينكجرية من كلمة ياني وتعني جديد وكاري وتعني العسكر بمعنى العسكر الجديد وهم جيش من المشاة أنشأ في عهد السلطان أورخان 1326م بداية كان هؤلاء لازمي الثكنات لايسمح لهم بالاندماج في الحياة الاجتماعية وعهد السلطان سليم سمح لهم بالزواج شريطة أن يكون كبير في السن ثم في عهد القانوني أصبح يحق لهم الزواج والتجارة ارتبط الانكشارية بالطريقة البكتاشية ،ابن زنبل الرمال ،**آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني** ،تح :عبد المنعم عامر ،تق :عبد الرحمان الشيخ ،ط 2 ،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1997 ،مصر ،ص 306.

لإشغال الانكشارية عن التمرد منها توسيع فرق الانكشارية بإلحاق العديد من النصارى الذين اسلموا اليها [1] .

أما أزمة سنة 1481م التي صادفت وفاة الفاتح وبسبب سياسته المالية التي تمثلت دائما في خفض قيمة العملة التي لم يستحسنها الانكشارية قام هؤلاء بإعلان حركة العصيان وقتل الصدر الأعظم **محمد باشا القرماني** ونهب العاصمة استانبول وتسبب هؤلاء بتأخير تولي **بيازيد الثاني** للحكم بحيث استولت هته الفئة على زمام أمور لمدة 70 يوما وهو ما يعرف بفترة خلو العرش [2].

كما طالبوا منه عزل الوزير مصطفى باشا وتعيين إسحاق باشا ضابط القسطنطينية مكانه فأجاب طلبهم وكذا عند وصوله للسراي وجد الانكشارية مصطفين مطالبين العفو عنهم فيما وقع من قتل الوزير ونهب المدينة وأن ينعم عليهم بالمبالغ سرورا بتعيينه فأجاب جميع طلباتهم وصارت هذه عادة سارية المفعول حتى عهد السلطان عبد الحميد الأول 1744م[3].

إذن من خلال هذه التمردات نجد أن الانكشارية وكأنها تبنت طريق أخر غير طريق الحروب وحماية الدولة بحيث أصبحوا لا يبالون بأوامر السلطان نفسه يتدخلون في تعيين السلاطين وفرض العطايا السلطانية مقابل مواقفهم لأنهم أضحوا يرغمون السلاطين على التنازل عن الحكم لصاح أحد أولاده مثلما حدث سنة 1513م عندما انقلب السلطان سليم الأول على والده الذي لقي تأييدا من طرف الإنكشارية وأجبروا بيازيد الثاني على التنازل[4]،لكن أنه لقي التأييد لا يعني كونه لن يلقى مشاكل في جلوسه على العرش إذ أن أول مشكلة واجهت هذا السلطان هو موقف الإنكشارية منه حيث أنهم أحسوا أنهم أولو فضل

---

[1]–عبد الأمير الرفيعي ،**العراق بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية** ،ط 1 ،دار الفرات للنشر والتوزيع ،بيروت ،2001 ،ص 261.

[2]–عبد الكريم رافق ،**بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني وحتى حملة نابليون بونابرت** ،ط 2 ،دمشق ،1968 ،ص 36.

[3]–محمد فريد بك المحامي ،المصدر السابق ،ص 179 ،أنظر أيضا : سهيل طقوش ،المرجع السابق ،ص 252.

[4]–خليل ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص109.

عليه في تنصيبه على العرش فاحتشدوا في العاصمة مطالبين بعطايا التنصيب فقام السلطان بدفع لكل جندي 50 دوكا[1].

بعد النصف الثاني من القرن 16م اتخذت تمردات الإنكشارية طابع آخر حيث زادت سلطتهم وتحدّو السلاطين انفسهم بحيث لا يمكن للسلطان الجلوس على كرسي العرش دون تقديم العطايا لإنكشارية وهو ما حدث عهد السلطان سليم الثاني ،فبعد وفاة السلطان سليمان القانوني وتنصيب سليم الثاني مكانه لم يلبث هذا الأخير الوصول لقصره حتى اعترضه الانكشارية الذين لم يكتفوا بما وزع عليهم من عطايا ما دعاهم لإعلان العصيان وطالبوه بإجابة مطالبهم الممثلة في زيادة المنح[2].

بعد وفاة سلطان سليم تولي سلطان سليمان القانوني الحكم (1554–1566م) وبعد خمس السنوات من الحكم قام الانكشاريون بتمردهم الوحيد في عهد السلطان سليمان القانوني وبتحديد في1525 م عندما عاد السلطان من أدرنة إلي إسطنبول بعد قضائه فصل الشتاء هناك إذ قام الانكشاريون بنهب السراي قصر الصدر الأعظمإبراهيم باشا حين كان هذا الأخير في مصر [3]كما هاجم الانكشاريون ديوان الجمارك وبعض الأسواق المحلية وكان همهم جمع الأموال سواء من مصادر حكومية أو غير حكومية [4]، ولتدارك الواضع أرسل السلطان سليمان القانوني ألف دوقة الانكشارية لإنهاء التمرد مع إعطاء دفعات أخري لهم في المستقبل من اجل إنهاء التمرد [5].

أما عن أزمة 1546م لم يكن لها أثار على الصعيد العسكري من خلال تمكن السلطات آنذاك من توفير المال اللازم للسنة الهاربة من خلال فتح باب جديد للدخل بعد ضم المغرب العربي للدولة العثمانية.

---

[1]–سهيل طقوش ،المرجع السابق ،ص 252.

[2]–نفسه ،ص 231.

[3]–هارولد لامب ،**سليمان القانوني** ،تر :شكري محمود نديم ،بغداد ،1961 ،ص 101.

[4]–سهيل طقوش،المرجع السابق ،ص 250 .

[5]–فريد بك المحامي ،المصدر السابق ،ص208.

كذالك واجه السلطان سليم الثاني من (1566–1573م) تمرد الانكشارية الذين لم يكتفوا بما أعطاهم وإنما أعلنوا العصيان والتمرد واعترضوا طريق السلطان وهو في طريقه إلي القصر حيث أوقفوا عربة محملة أمام عربة السلطان لإيقافه والمطالبة بأموال إضافية وتمركزوا قرب قصر السلطان(طوبكابي) وأرغموا الصدر الأعظم محمد باشا للذهاب إلي السلطان وإبلاغه أن المتمردين لن يهدئوا إلا إذا وعدهم بدفع المال لهم ،وأدرك السلطان خطورة الوضع واضطر أن يمنح لهم الأموال حفاظا علي المدينة من مشاكلهم .[1]

اعتاد الجنود على حياة الحروب والغنائم فإن كانت فترات هدوء سياسي انقلبوا للتمرد والعصيان إذن إما الحرب أو الثورات وهو ما حصل عهد السلطان مراد الثالث[2] فخلال أزمة 1578م وعندما لم يتحصل الانكشارية على المعاشات في وقتها إضافة الى أن السلطة عمدت لتخفيض قيمة العملة بل وحتى مزجها بمعدن خسيس قام المتمردون بقتل **محمد باشا** والي الروملي والدفتر دار وهو ما يعرف بواقعة البكلربك[3](في كتاب فريد بك المحامي يقول أن هذه الحادثة وقعت سنة 1586م أما خليل ساحلي أوغلي يرجعها لسنة 1578م)،أما في الولايات فقد قتلوا والي بودين كما ثاروا في تبريز والقاهرة عام 1593م مما دفع الصدر الأعظم **سنانباشا** الى إشغالهم بالحرب مع المجر[4].

وفي أزمة عام 1621م وبسبب عدم تقاضي الانكشارية رواتبهم أدى ذلك الى تقاعسهم وتخاذلهم في حملة خوتين وأجبروا السلطان **عثمان الثاني** على إمضاء الهدنة والانسحاب الأمر الذي أزعج السلطان عثمان الذي فكر في إصلاح الجيش والإقدام على تكوين جيش جديد في الولايات الآسيوية وأوكل للصدر الأعظم تدريبه وتنظيمه وعندما عزم السلطان الذهاب للحج ومنها القدوم على رأس جيشه الجديد اصدر المفتي **سعد الدين أفندي**

---

[1]–شكيب أرسلان ،**تاريخ الدولة** العثمانية ، تح: حسن سماحي سويدان ،دمشق ،بيروت ،2001 ،ص78.

[2]–نفسه ،ص 243.

[3]–فريد بك المحامي،المصدر السابق،ص124.

[4]–سهيل طقوش ،المرجع السابق ،ص 243.

فتوى تمنع خروجه ولا يمكن لأي سلطان مواجهة وتهدئة الانكشارية في ظل وجود فتوى لان هؤلاء يتبنون موقف ذلك الشيخ وبالتالي استحالة مخالفة فتواه فثار الانكشارية وقتلوا مربي السلطان **عمر أفندي** والصدر الأعظم **دلاور باشا** باعتبارهم سايروا السلطان في قراراته وتم سجن السلطان الذي توفي على يد الإنكشارية هذه الحادثة التي لم يسبق لها مثيل وهي قتل سلطان على يد جيشه الأمر الذي عزز من قوة الانكشارية وهيبتهم[1].

في عهد السلطان مراد الرابع (1623–1640م) كانت الدولة تعاني من فوضي سياسية ومالية ، حيث أن معظم الأناضول وقعت في يد المتمردين الذين عرفوا باسم الجلالية والتي انظم إليهم الإنكشارية فأصبحوا يستقرون في المدن ويسيطرون عليها ويرهبونهم ويستغلونهم ارتبط تمرد الإنكشارية في عهد مراد الرابع بصراعات مابين الصدور العظام [2] ، فلقد قام الإنكشارية بقتل الصدر الأعظم حسن باشا ، وبعد وفاة مراد الرابع تولي إبراهيم الأول السلطة (1640–1647م) وعاد الإنكشاريون إلي التمرد وإثارة مشكلات وقاموا بسرقة ونهب الدولة وكذالك عزلوا السلطان وزجوا به في السجن [3] وبعهدها قاموا بقتله 1648م [4] .

المبحث الثاني: على الصعيد الاجتماعي .

بسبب الأزمات المالية للدولة العثمانية وبسبب سياستها لحل هته الأزمات من زيادة في الضرائب واستحداث ضرائب جديدة ومن خفض في قيمة العملة التي أدى بدوره لزيادة الأسعار وتدني المستوى المعيشي وكذلك تعسف الإداريين مع الأهالي كل هذا وأكثر أدى لاستياء الناس هذا ما شجع لظهور حركات التمرد والعصيان أو الخروج عن القانون بشكل واسع في الأناضول[5].

---

[1]–يلماز أزوتونا ،المرجع السابق ،ص 461.

[2]–علي حسون ،**تاريخ الدولة العثمانية** ، ط4 ،بيروت ،2002 م ،ص 135 .

[3]–علي سلطان ،المرجع السابق ،ص218.

[4]عماد عبد العزيز يوسف وماهر جاسم ،**دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية** ،مجلة أبحاث كلية تربية الأساسية ،عدد 2 ،مج 6 ،الموصل ،2007 م ،ص 330 .

[5]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص49.

بعد أن تولى **مراد الرابع** الحكم كانت الدولة تعاني من فوضى سياسية ومالية أدت لفوضى اجتماعية حيث تشكلت فرقة من المتمردين تعرف بالجلالية أثار هذه الحركة في البداية السباهية الذين فصلوا في هاتشوفا 1569م ثم تعاقبت على قيادتها حكام الولايات ونخب محلية من معارضي السلطة وممثلي القول في مراكز الولايات ثم انظم اليها الإنكشارية ورجال الجيش النظامي[1].

فالخاصية البارزة خلال القرن 16-17م هي نزوح الفلاحين وترك أراضيهم بسبب الزيادات المفرطة في الضرائب وتشكل اللبنة الأساسية لهته الحركات من خلال استدعاء الفلاحين وتشكيل قوات جديدة تعرف **بالسكبان** ومن ثم التخلي عنهم بعد الحروب وبالتالي فهته الفرق المسرحة تشكل عصابات متمردة انظمت للجلالية التي نشرت الرعب في آسيا الصغرى مابين 1595-1610م[2].

عرفت هذه الفترة فوضى تامة تكبدت خسائرهاالدولة والشعب معا فقد أثارت هذه الحركة اضطرابات خطيرة تزامنت مع حروب الدولة ضد إيران تشكلت من الجموع الفقيرة والعاطلين عن العمل وكان زعمائها من السكبانية أو من أمراء وباشاوات وأحيانا حتى السباهية ممن نزعت منهم الاقطاعات انظموا لمثل هذه الحركات كحركة **قره يازيجي** وثورة **قلندر أوغلي** وجان **بولاد أوغلي** [3].

مع بداية القرن 16م ظهرت حركة تمرد بقيادة **قزل باشا لشيخ جلال** عهد السلطان سليم ياووز سنة 1519م ومن حينها أطلق على جميع الحركات التي تلتها بالجلالية وأطلق على جميع العصاة بالجلاليون حتى وان اختلفت قياداتها إلا أنها كانت تحت غطاء الحركة الجلالية إذن نستطيع وصف هذه الحركات بالمعنى الواسع بأنها حركة بغي ضد الدولة وخروج عن السلطان ،ويمكن تقسيم حركة العصيان الجلالية لقسمين أو مرحلتين الأولى لا

[1]–أحمد عبد الرحيم مصطفى ،**في أصول التاريخ العثماني** ،ط 2 ،دار الشروق ،بيروت ،1986 ،ص150.

[2]–روبير مانتران ،المرجع السابق ،ص 343.

[3]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص 49.

تخص موضوع بحثنا ولا الفترة المدروسة[1] أما الثانية كانت بعد تفسخ الحياة الاجتماعية والقانونية والاقتصادية وتزايد الضغوط والمحسوبية والظلم والرشوة في دوائر الدولة وبالتالي ونظرا لعدم قدرة الدولة على التحكم في الوضع بشكل جدي والحد من انتشار المظالم أصبح وراء كل رئيس حركة عصيان ويمكن تلخيص أهم أسباب هذه الحركات في[2] :

1 :تفسخ النظام القانوني والحقوقي وإهمال إداريو الدولة ورجالها العدالة وفرض الضرائب الثقيلة على كاهل الرعايا وبالتالي انقطعت العلاقة الطيبة بين الدولة وجماهير الشعب التي أضحت بين ظلم وفساد الإداريين وبين الجلاليين فلاهم قادرين على التزام أراضيهم ودفع الضرائب ولاهم راغبين في الانضمام للحركة مما أدى بهم للهروب من الأناضول مما عرف بالهروب الكبير.

2 :يعد تدهور الوضع الاقتصادي من أهم الأسباب التي حركت هذه الحركات فمن جانب نجد الطبقة الحاكمة في ترف كبير وبذخ ورشاوى لبلوغ مثل هذا البذخ ومن جانب آخر كان الشعب يئن تحت وطأة الفقر والضرائب مما دفع بهم للثورات والعصيان[3] .

بالإضافة لهذه الأسباب الاقتصادية هناك بعض الأسباب التي تتعلق بالجانب السياسي والعسكري للدولة لم أتطرق لها بسبب أنها لا تخص الجانب البحثي[4].

وفي مايلي بعض الحركات التي رافقت حركة الجلالية وهي:

عصيان قره يازيجي :

بدأ قره يازيجي عبد الحليم أول حركة عصيان كبير في عهد السلطان محمد الثالث في حين كانت الدولة في حرب مع النمسا شغل هذا المتمرد منصب **سكبان باشي** و**صوباشي** وبعد إعلانه العصيان جمع حوله بعض الجنود والفرسان ثم قام بنهب الأراضي الواقعة حول

[1]–أحمد أق كوندز وسعيد أوزتورك ،**الدولة العثمانية المجهولة** ،وقف البحوث العثمانية ،إسطنبول ،2008 ،ص 277.

[2]–نفسه ،ص 278.

[3]–نفسه.

[4]–لمن يهمه الأمر انظر :الدولة العثمانية المجهولة ص 278–279.

أورفا 1596-1005هـ من ثم تضاعفت قوته بعد أن انضم إليه 30 ألف من جنود **قابوقولي** من الناقمين على سياسة **سنان باشا** وبعد استيلاءه على أورفا بدأ يصدر فرمانات باسم **حليمشاه** لكنه اضطر للفرار بسبب تعقب **صوقولو باشا** له الى طرابزون وبعد وفاته خلفه ابنه دلي حسن أي حسن المجنون ،انتهت هذه الحركة بعد أن قام الصدر الأعظم **يميشجي حسن باشا** بتعيين قائدها واليا على البوسنة وتعيين حاشيته والمقربين منه في وظائف مختلفة سنة 1603م [1].

عصيان أحمد الطويل:

كان ضمن فئة سكبان في الجيش تمكن سنة 1605م من هزيمة الجيش العثماني بقيادة **كزد خان علي باشا** و**نصوح باشا** لذا اضطر السلطان **محمد الثالث** لتعيين أحمد الطويل واليا على شهرزور لكن ابنه مصطفى أطال هذا العصيان واستولى على بغداد عام 1605م فكلفت الدولة **قيوجو مراد باشا** بإنهاء هذا العصيان[2].

عصيان علي باشا جنبولاط:

تعد هذه الحركة من أقوى حركات العصيان الجلالية حيث كان جد جنبولاط بك من أمراء الأكراد وقد أقطعت له زمن سليم الأول قام علي باشا بقتل **حسنباشا** وهو أخ الصدر الأعظم **سنان باشا** وأعلن عصيانه في مدينة كلس وما حولها وأعلن استقلاله وهيأ جيشا خاصا به وأقر الخطبة باسمه وصك العملة كذلك باسمه وأخذ هذا العصيان مسار خطير لغاية سنة 1607م عندما قام **قيوبي مراد باشا** بإخماد هذا العصيان[3].

إذن في هذه الفترة عاشت الدولة العثمانية فوضى اجتماعية لاسيما منطقة الأناضول أو ما يسمى بالفرار الكبير بسبب حركات العصيان بحيث عملت الدولة على القضاء عليها

[1]– أحمد أق كوندز ،المرجع السابق ،ص 280.

[2]– نفسه ،ص 280.

[3]–نفسه .

ليس بالقوة فقط إنما باللين أحيانا فتارة تعين قادتها على إمارة السناجق وإمارة الأمراء واستمالتهم لخدمة الدولة[1].

المطلب الثالث :الحلول والاقتراحات المعمول بها زمن الأزمة.

لقد ذكرنا سابقا في شرح الأزمات أن الدولة كانت تجد نفسها كل 33 سنة في ضائقة مالية بسبب السنة الهاربة أو السنة الإزدلافية بحيث إن لم تكن قد أخذت التدابير اللازمة ستكون أمام مشكل مالي خطير،لذا كان بإمكانها توفير مبالغ مالية ل11 يوم وبالتالي توفير المال للسنة المنزلقة وتفادي الأزمة أو أن تقوم بتسديد المرتبات مسبقا فمثلا الذي أجره 5 قروش يدفع له 6 مرة كل خمس سنوات(5×6=30 أي عند حلول سنة ال30 تكون دفعت سنة ال33) وهذه الزيادة ليست هبة بل دفع مسبق للسنة الإزدلافية وبالتالي عند حلول السنة الهاربة التي بدون دخول تكون الدولة قد دفعت مستحقاتها مسبقا[2].

كانت الدولة تتدخل إجباريا في تسعير السلع عند حدوث أزمة اقتصادية وذلك نظرا لارتفاع أسعار السلع بمقابل للانهيار قيمة النقود وانخفاض قوتها الشرائية لحماية الرعية إذن كانت تتدخل في تحديد قيم الابدال فيما بين النقود وأيضا في تحديد قوتها الشرائية زمن الأزمات الاقتصادية[3].

عمد سلاطين الفترة المدروسة الى إيجاد حل للخروج من الضائقة المالية أثناء فترة حكمهم ألا وهي تغيير اسم ووزن وقيمة وعيار العملة وذلك من أجل إحداث فرق بين النقود القديمة والحديثة من حيث الكم [4].

كانت الدولة تقوم أحيانا بعكس ما سبق أي تأخير الرواتب الجند لكن في حالة انتفاضتهم تتخذ تدابير أخرى فتقوم إما بالاستدانة من الخزينة الداخلية وأحيانا بجمع

---

[1]–أكمل الدين إحسان أوغلوا ،المرجع السابق ،ص50.

[2]–ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق ،ص104.

[3]–أحمد السيد الصاوي ،**النقود المتداولة في مصر العثمانية** ،ط 1،مركز الحضارة العربية ،مصر ،2001 ،ص 216.

[4]–جنان خضير ،المرجع السابق ،ص238.

الضرائب قبل وقتها أو تفرض ضرائب استثنائية وأحيانا جمع الضرائب مرتين في السنة (السنة الهاربة) إن لم نقل أنها كانت تطبق اثنين أو ثلاثة من هذه التدابير جملة واحدة[1].

كما لجأت الدولة لجباية مبالغ إضافية على ثمن المقاطعات عندما كانت تعمل بالنظام الإقطاعي وجبايتها تحت اسم **تفاوت السنة الشمسية** وأحيانا تغيير العملة مثلا عند دخول 58 أقجة فضة للخزينة عند صرفها تحسب 60 أقجة كما ذكرنا سابقا تخفيض قيمة العملة من حيث الوزن والقيمة وهذا الفرق في تقييم العملة يعرف باسم **تفاوت حسنة وغروش** الحسنة تعني دينار بالعربية[2].

وفي هذا الجانب نجد اهتمام بعض المصلحين الذين حاولوا الوقوف على تقديم الحلول لتفادي ليس فقط الأزمة وإنما تفادي النتائج الوخيمة لها ;منهم **لطفي باشا**[3] الذي ركز على رخاء ومصير الدولة العثمانية وهي في قمة قوتها وازدهارها خلال منتصف القرن 16م حيث حذر من عدة أمور ،التي أضحت بعد نصف قرن من أهم علامات التدهور وهي ارتفاع تكلفة الحياة وضرورة محاربة التضخم والسيطرة على الأسعار وتحديدها تحقيقا لمصلحة الفقراء وكذا عدم موازنة الميزانية مع الإدارة الجيد التي باعتبارها الأساس التي تقوم عليه الدولة ،أيضا ندد بالفساد الإداري وأن الظلم والفساد سيؤدي لانهيار الدولة لذا دعا لتخفيض الضرائب التي أثقلت كاهل الرعية ووضع جهاز خاص للضرائب بدلا من المزارعين وكذا أن يكون معيار الجيش الكفاءة وليس الحجم لأن تكاليفه تثقل نفقات الحكومة[4].

---

[1]– ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق،ص104.

[2]–نفسه ،ص91.

[3]– دامت مدة وزارته 3 سنوات نصب سنة 1537م وهو من بلاد الأرنود تولى الوزارة ثم العظمى بعد موت إياس باشا تزوج أخت السلطان سليمان القانوني ،انعزل بسبب شكايتها منه سنة 1540م توفي سنة 1543م وله آثار أبنية الخيرات،أنظر :حاجي خليفة ،المصدر السابق ،ص 382.

[4]–نادية محمود مصطفى ،المرجع السابق ،ص96–97.

ونجد في منتصف القرن 17م **كوكو بيه** الذي أبرز أبعاد الأزمة المالية من أسباب المادية والأخلاقية التي أدت لتراجع القوة العثمانية وقد نوه الى خلاء الخزينة بسبب مساوئ جمع الضرائب وكذا سوء التسيير والنفقات الغير اللازمة وغير القانونية بسبب الفساد وغياب الرقابة كما حذر من النتائج الوخيمة من ثورات شعبية نتيجة القهر والتعسف وكذا العنف في عملية جمع الضرائب ،وهوالأمر الذي نوه إليه **الحاج خليفة** الذي صور الأسباب والعلاج لازمات القرن 17م الذي ركز على هجرة الفلاحين للأرياف نحو المدينة بسبب الزيادات الغير معقولة في الضرائب الذي أثر ليس فقط على الدخل الضريبي ولكن أثر على الزراعة العثمانية كل هذا بسبب الفساد والرشاوى وعملية بيع المناصب الذي كان سببه غياب الرقابة على الإدارة المالية وبالتالي كانت المصاريف لأغراض ونفقات ترفيهية متزايدة الذي أدى لتوسيع الفجوة بين المداخيل والنفقات مما كان له أثره على الخزينة وعلى الوضع الاجتماعي معا[1].

أما الدولة فقد حاولت بين سنتي 1699-1711م خلق ثروات جديدة للربح والخروج من الأزمات بعد فشل طرق الحملات والضرائب لصد العجز المالي حاولت الدولة إنشاء مصنع النسيج لكن دون جدوى فقد تأخرت عن ركب الحضارة الغربية وتطوير الصناعات مكتفية بالطرق التقليدية للكسب كما أن الدول الأوروبية فقد سعت لإفشال كل مخططاتها والتنافس فيما بينها للسيطرة على السوق العثمانية [2].

حوصلة :

وفقا لمبدأ لكل فعل رد فعل كان لابد من ظهور نتائج وآثار للأزمات المالية تجلت هذه التداعيات في الثورات المتعددة للإنكشارية ،اذن ومع كل أزمة مالية إلا واستغل رؤوس

[1]–نادية محمود مصطفى ،المرجع السابق ،ص97.

[2]–خليل ساحلي أوغلوا ،المرجع السابق، ص121.

وقيادات الانكشارية الوضع فيعلنون التمرد والعصيان ودائما تنتهي أعمال الشغب هذه إما بالقتل أو العزل لرجالات الدولة بل وحتى السلطان ذاته.

وأيضا ثورات الشعبية والفوضى بسبب الفساد والاستبداد والضرائب التي أثقلت كاهل الشعب أدى هذا الأمر الى إما هجرة السكان لأراضي الفلاحة لإعفائهم من الضرائب وإما لامتهان قطع الطرق والقسم الثالث انطوى تحت لواء إحدى حركات التمرد والعصيان التي أخذت من الجلالية كنية لها ،عانت الدولة العثمانية جراء هذه الحركات فكانت ترضخ لأصحابها بتعيينهم في مناصب سامية في حالة استحالة القضاء عليها.

الخاتمة

الخاتمة :

بعد دراستنا لموضوع الأزمات المالية التي عرفتها الدولة العثمانية خلال القرنين 16 و17م يمكن استخلاص نقاط آتية الذكر :

1: أن للدولة العثمانية مصادر دخل وفيرة متنوعة ودائمة سواء كان ذلك في مركز الدولة أو من الايالات التابعة لها.

2: أن النظام المالي للدولة العثمانية هو نظام قائم على الجباية وتركيزها عليه وزياداتها المستمرة سيؤثر في زعزعة استقرار الدولة .

3: للدولة مؤسسة كاملة قائمة تعنى بشؤون جمع موارد الدولة وترتيبها وضبط الإنفاق وكذا وضع ميزانية منظمة توازن بين الدخل والإنفاق.

4: تعود بداية التراجع الاقتصادي للدولة مع منتصف القرن 16م مع العديد من المتغيرات سواء داخلية أو خارجية منها الأمر الذي أدى بالعديد من الأزمات المتعاقبة والمتكررة.

5: كان لتغير مسار التجارة العالمية مع اكتشاف رأس رجاء الصالح ضررا بليغا على اقتصاد الدولة العثمانية من خلال انقطاع دخل النشاط التجاري التي سيطرت عليه الدولة لفترة من الزمن .

6: توقف حركة الفتوح العثمانية مع نهاية القرن 16م التي كانت بابا واسعا لدخل الدولة كان له الأثر البليغ على الخزينة لانغلاق ذلك الباب .

7:مصاريف الحروب الدائمة والحملات الفاشلة ضاعف من حدة النكبات والأزمات المالية للدولة العثمانية .

8: البذخ والإسراف وحياة الترف لدى عديد سلاطين آل عثمان لاسيما صغار السن عديمي الخبرة القيادية أدت لنفقات لا حاجة لها على حساب خزينة الدولة مما ساعد في إخوائها وحدوث عديد الأزمات .

9: وقوع الدولة في العديد من الأزمات عهد كل سلطان عثماني أو حتى مرور أكثر من أزمة عهده بفارق 33 سنة ولجوء الدولة لنفس الحلول الممثلة في خفض قيمة العملة واستحداث ضرائب أو جع ضرائب قبل وقتها وكذا جمعها مرتين في السنة لتدارك الأزمة .

10:بعض الأزمات كانت أزمات إنفاق وليست بأزمة ندرة ،وكذا أزمة تسيير مالي وغياب الرقابة والفساد الإداري واستغلال المناصب الأمر الذي تكلم عنه مصلحو تلك الحقبة الزمنية.

11: الفساد الإداري وسوء التسيير وغياب الكفاءة والرشوة والمحسوبية لدى موظفو الدولة زاد من وقع الأزمات التي رمت بظلها على عديد جوانب الحياة .

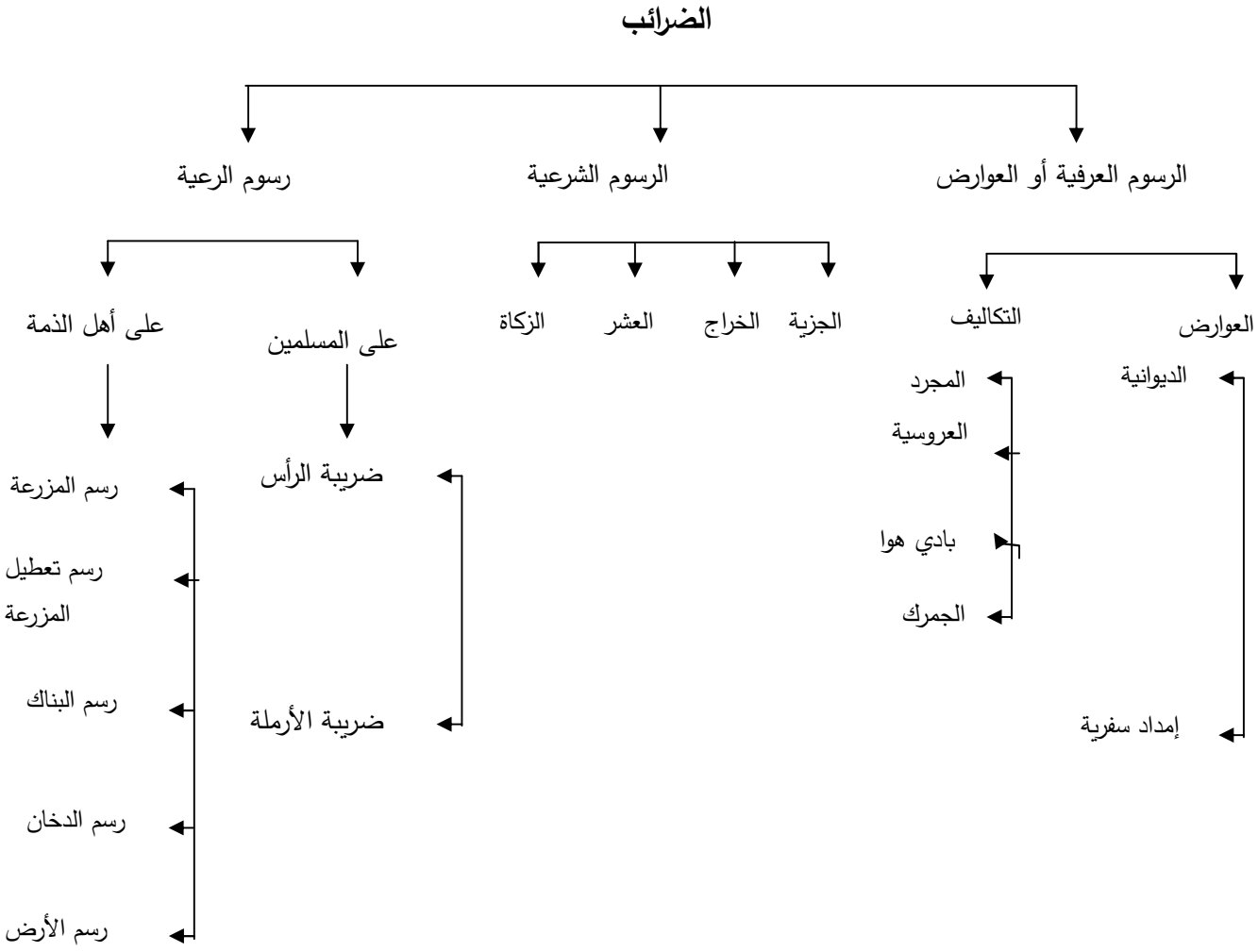
12: لجوء الدولة لنفس الحلول لتدارك الأزمات التي كانت غالبا إما زيادة في الضرائب أو استحداث أخرناهيك عن الطرق المستعملة لجمعها وحتى خفض قيمة العملة أدى إلى حركة فوضى واسعة في سلك الإنكشارية وأيضا بروز الثورات الشعبية على الساحة .

13: عدم أخذ الدولة للتدابير اللازمة وتدارك والاستفادة من الأخطاء السابقة وتوفير المال اللازم لزمن الأزمة جعلها تعيش وتكرر نفس التجربة في عهد كل سلطان.

14: ظهور بوادر الإصلاح والتغيير مع بعض مفكري الحقبة الزمنية لكن دون جدوى بسبب حالة الفوضى السياسية آنذاك حيث أن هذه الأفكار لم تطبق سوى فترة الإصلاحات والتنظيمات مع حلول القرن 19م .

الملاحق

ملحق 1: مخطط يوضح هيكلة للنظام الضريبي للدولة العثمانية.



بتصرف:الطالبة.

الملحق رقم-2-أهم بنود معاهدة كارلوفيتس1699م :

-تكون حدود الامبراطورية من نهاية حدود الافلاق حتى نهر مانوش ،علي أن تكون ترانسلفانيا داخل حدود الإمبراطورية .

- تكون ايالة طمشوارة بأكملها بحوزة الأتراك ،وسيكون الخط الحدودي في الشمال نهر ماروش وفي الغرب نهر تيس ، ويكون الإبحار في نهرين المذكورين والصيد فيها يكون مكفولا لكلا الطرفين .

- تظل الأراضي الواقعة قرب نهر تيس تحت إدارة الإمبراطورية.

- القسم المتبقي من الحدود سيبدأ من أمام قلعة تيتل وستكون حدود البوسنة بمحاذات نهر التونة .

- لايسمح لأي من الدولتين إنشاء قلاع جديدة علي خط الحدود.

- يتم قبول الفارين من بلادهم أثناء الحرب والمجرمين ، أهالي ترانسلفانيا اللذين يتم القبض علي أي متسلل من أي الجانبين .

- لايردون الدخول تحت إدارة النمسا .

- في حالة ظهور أي سوء تفاهم في تطبيق بنود المعاهدة فإنه يتم تشكيل لجنة مختصة لحل المشكلات بالطرق السلمية.

- يتم العفو عن الاسري الموجدين لدي الطرفين ويخلي سبيلهم في مقابل أموال يتم

تحديدها.[1]

- لا يقوم السلطان بمنح القساوسة من ممارسة طقوسهم بحرية ولايمنعون من إصلاح وتعمير الكنائس وأديرة خاصة بهم.

- تتم حماية التجار من كلا الطرفين وذالك بمقتضي الصلاحيات ولإمتيازات التي منحت لهم من قبل.

[1]Treaties Beyween Turkey and Foreingn Powers 1535-1855 ;Compiled by the Librarian and Keeper Foreign Office London 1855 pp47-57.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1 :المصادر:

1 :البكري محمد أبي السرور مصطفى ،فيض المنان في دولة آل عثمان ،تر :عبد الرزاق عيسى ،ط1 ،مكتبة زهراء الشرق ،مصر ،2011 .

2:خليفة الحاجي ،فذلكة التواريخ ،أقوال الأخبار في علم تاريخ والأخبار فذلكة تواريخ تاريخ ملوك آل عثمان ،تح وتر وتق :محمد السيد.

3 :فريد بك محمد المحامي ،تاريخ الدولة العلية ،تح :أحسان حقي ،ط 1 ،دار النفائس ،بيروت ،1981.

4 :الرمال ابن زنبل ،آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوري مع سليم الثاني ،تح :عبد المنعم عامر ،تق :عبد الرحمان الشيخ ،ط 2 ،مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،مصر ،1997.

2 :المراجع:

1:أباضة فاروق عثمان ،أثر تحول التجارة العالمية إلى رأس رجاء الصالح على مصر وعالم البحر الأبيض المتوسط أثناء القرن 16م ،ط2 ،دار المعارف ،الإسكندرية ،1993.

2:إحسان أوغلوا أكمل الدين ،الدولة العثمانية تاريخ وحضارة ،تر :صالح سعداوي ،مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية ،اسطنبول ،1999.

3:أحمد علي خليل ،الدولة العثمانية في سنوات المحنة (مقدمات وقائع نتائج)،ط 1 ،دار حامد ،عمان ،2010.

4:أرسلان شكيب،**تاريخ الدولة** العثمانية ،تح: حسن سماحي سويدان ،دمشق ،بيروت ،2001 .

5 :أزوتونا يلماز ،تاريخ الدولة العثمانية ،تر :عدنان محمود سلمان ،مرا وتق :محمود الأنصاري ،م1 ،ط1 ،مؤسسة فيصل للتمويل ،اسطنبول ،1988.

6 :أصاف عزتلوا يوسف بك ،تاريخ سلاطين بنو عثمان من أول نشأتهم وحتى الآن ،ط 1 ،مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة ،القاهرة ،2014.

7 :أق كوندز أحمد وسعيد أوزتورك ،الدولة العثمانية المجهولة ،وقف البحوث العثمانية ،اسطنبول ،2008.

8 :أق أحمد كوندز ،التشريع الضريبي عن العثمانيين ،تر:فاضل بيات ،عمان ،2004.

9 :ألتر عبد العزيز سامح ،الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا ،تر :محمود علي عامر ،دار النهضة العربية ،لبنان ،1989.

10 :انالجيك خليل ،التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية 1300–1600م ،تر :عبد اللطيف حارس ،م 1 ،دار المدار الإسلامي ،2004.

11 :انالجيك خليل ،تاريخ الدولة العثمانية من النشوء الى الانحدار ،تر:محمد الارناؤوط ،دار الكتب الوطنية ،بنغازي ،2002.

12 :إيقانوف نيقولاي ،الفتح العثماني للأقطار العربية 1516–1574م ،تر :يوسف عطا الله ،مرا وتق :مسعود ظاهر :ط 1 ،دار الفرابي ،لبنان ،1988.

13:باموك شوكت ،التاريخ المالي للدولة العثمانية ،تع :عبد اللطيف حارس ،بيروت ،2005.

14 :بيتروسيان إيرينا ،الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ،تق ومرا :قسم الدراسات والنشر بالمركز ،مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث ،دبي ،2006.

15 :بيهم محمد جميل ،فلسفة التاريخ العثماني أسباب انحطاط الإمبراطورية العثمانية وزوالها ،ج2 ،1954.

16 :بن حادة ،عبد الحليم ،العثمانيون المؤسسات الاقتصادية والثقافية ،تق :عبد الرحمان المودن ،ط 1 ،دار البيضاء ،2008.

17 :بيات فاضل ،الدولة العثمانية في المجال العربي دراسة تاريخية في الأوضاع الإدارية في ضوء الوثائق والمصادر العثمانية حصرا (مطلع العهد العثماني أواسط القرن تاسع عشر)،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان ،2007.

18 :جب هاملتون وهارولد باون ،المجتمع الإسلامي والغرب وأثر الحضارة الغربية في الفكر الإسلامي في الشرق الأدنى ،تر :عبد المجيد القيمي ،ط1 ،دار المدى للثقافة والنشر ،سوريا ،1997.

19 :حسون علي ،تاريخ الدولة العثمانية ،ط4 ،بيروت 2002.

20 :حسين إبراهيم محمد ،تاريخ الدولة العثمانية ،دار التعليم الجامعي ،مصر ،2013 .

21 :حليم إبراهيم بك ،تاريخ الدولة العلية التحفة الحليمية في تاريخ الدولة العلية ،ط 1 ،مؤسسة الكتب الثقافية ،لبنان ،1988.

22 :الرائسي إدريس ناصر ،العلاقات العثمانية الأوروبية في القرن 16م ،ط 1 ،دار الهادي ،لبنان ،2008.

23 :رافق عبد الكريم ،بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني وحتى حملة نابليون بونابرت ،ط 2 ،دمشق ،1968.

24 :رافق عبد الكريم ،العرب والعثمانيون ،مكتبة الأطلس ،دمشق .

25 :الرفيعي عبد الأمير ،بلاد الشام بين سقوط الدولة العباسية وسقوط الدولة العثمانية ،ط 1 ،دار الفرات للنشر والتوزيع ،بيروت ،2001.

26 :ساحلي خليل أوغلوا ،من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني ،بحوث ووثائق وقوانين ،تق :أكمل الدين إحسان أوغلوا ،مركز للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ،استانبول ،2000.

27 :سلطان علي ،تاريخ الدولة العثمانية ،ج2 ،منشورات مكتبة طرابلس العلمية ،ليبيا.

28 :سليمان محمد حميد ،الغزو البرتغالي للجنوب الغربي والخليج ،في فترة مابين 1507-1565 ،دط ،مركز زايد لتراث والتاريخ ،الأمارات العربية المتحدة ،2000 .

29 :سهرنك إسماعيل ،حقائق الأخبار في دول البحار ،ط1 ،المكتبة الأميرية ببولاق ،مصر ،1316هـ .

30 :السيد محمد السيد ،مصر في العصر العثماني في القرن ال16م ،دراسة وثائقية في النظم الإدارية والقضائية والمالية والعسكرية ،ط1 ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1997.

31 :السيد أشرف صالح محمد ،أصول التاريخ الأوروبي الحديث ،ط1 ،دار الناشري للنشر الالكتروني ،الكويت ،2009 .

32 :الشلق أحمد زكريا ،العرب والدولة العثمانية من الخضوع للمواجهة 1516-1916م ،مصر العربية للنشر والتوزيع ،مصر ،2002.

33 :الشناوي عبد العزيز محمد ،الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها ،ج 2 ،مكتبة الانجلو المصرية ،مصر ،2004.

34 :الصاوي أحمد السيد ،النقود المتداولة في مصر العثمانية ،ط 1 ،مركز الحضارة العربية ،مصر ،2001.

35:صباغ ليلى ،الجاليات الأوروبية في بلاد الشام ،ج1 ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ،دمشق ،1989.

36 :صباغ ليلى ،الجاليات الأوروبية في بلاد الشام ،ج2 ،ط1 ،مؤسسة الرسالة ،دمشق ،1989.

37 :طرخان إبراهيم علي ،مصر في عهد دولة مماليك الجراكسة 1382-1517 ،مكتبة النهضة المصرية ،مصر .

38 :طقوش سهيل ،تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ،ط 3 ،دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ،لبنان ،2013.

39 :عامر محمود علي ،الدولة العثمانية تاريخ ووثائق ،دمشق ،2001.

40 :عبد الرحمان عبد الرحيم ،الريف المصري في القرن 18م ،ط 2 ،مكتبة مدبولي ،القاهرة ،1986.

41 :عزاوي قيس جواد ،الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ،ط2 ،الدار العربية للعلوم ،بيروت ،2001.

42 :العكيلي صالح الحسين ،الوجه الآخر للنهضة الأوروبية ،محاضرة في تاريخ أوروبا في عصر النهضة 1453-1789 ،ط1 ،مؤسسة الوراقة للنشر والتوزيع ،الأردن ،2006 .

43 :عمر عمر عبد العزيز ،التاريخ الأوروبي والأمريكي الحديث ،دار المعرفة ،مصر ،1992 .

44 :غربي الغالي ،دراسة في تاريخ الدولة العثمانية والمشرق العربي 1288-1916م ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ،2007.

45 :فؤاد أحمد متولي ،تاريخ الدولة العثمانية منذ نشأتها وحتى نهاية العصر الذهبي ،ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،القاهرة ،2002.

46 :الفاروقي ثريا وآخرون ،التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية ،تح :خليل انالجيك ،تر :قاسم عبه قاسم ،م1 ،ط1 ،دار المدار الإسلامي ،2007 .

47 :قازان نزار ،سلاطين بنو عثمان بين قتال الإخوة وفتنة الإنكشارية ،ط 1 ،دار الفكر اللبناني ،لبنان ،1992.

48 :لامب هارولد ،سليمان القانوني ،تر :شكري محمود نديم ،بغداد ،1961 .

49 :لويس برناند،ظهور تركيا الحديثة ،تر:قاسم عبده قاسم سامية ،ط1 ،ديوان المطبوعات الجامعية ،القاهرة ،2006.

50 :مانتران روبير ،تاريخ الدولة العثمانية ،تر :بشير السباعي ،ج1 ،ط1 ،دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،القاهرة ،1993.

51 :محرز أمين ،الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671) ،دط ، البصائر الجديدة ،الجزائر ،2003.

52 :محمود نادية مصطفى ،العصر العثماني من القوة والهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ،المعهد العالمي للفكر الإسلامي ،القاهرة ،1996.

53 :مصطفى أحمد عبد الرحيم ،في أصول التاريخ العثماني ،ط 2 ،دار الشروق ،بيروت ،1986.

54 :مولا علي ،موسوعة العربية الميسرة ،ج3 ،ط3 ،أبناء الشريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع ،بيروت ،2009 .

55 :هيرشلاغ ز.ي ،مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط ،تر :مصطفى الحسني ،دار الحقيقة للنشر ،بيروت ،1973 .

56 :ياغي إسماعيل ،الدولة العثمانية في التاريخ الحديث ،ط2 ،مكتبة عبيكان ،الرياض ،1998 .

3 :المجلات :

1 :ربايعة إبراهيم ،شواهد على المكانة العلية للدولة العثمانية وسلاطينها العظام من خلال اتفاقيات الامتيازات العثمانية الفرنسية 1536-1673 ،دراسة تحليلية ،مجلة معهد العلوم الاجتماعية ،العدد39 ،2015 .

2 :رجب معد صابر ،قراءة جديدة في الأسباب الحقيقية لضعف الدولة العثمانية من خلال الامتيازات الفرنسية وتوجه للمشرق العربي 1520-1798 ،مجلة جامعة تكريت للعلوم ،المجلد 20 ،العدد 3 ،2013.

3 :عامر محمود ،المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية ،مجلة الدراسات التاريخية ،العددان 117-118 ،حزيران ،2012.

4 :العريض وليد ،تاريخ الامتيازات في الدولة العثمانية وآثارها ،مجلة الجامعة الأردنية ،ج24 ،العدد 1 ،الأردن ،1989 .

5 :محمد أبو إمام ،الضرائب في العهد العثماني ،مجلة جامعة أم درمان الإسلامية ،العدد 9 ،معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية ،جويلية 2005.

6 :يوسف عماد عبد العزيز وماهر جاسم ،دور شيوخ الإسلام في اتخاذ القرار في الدولة العثمانية ،مجلة الأبحاث كلية تربية الأساسية ،العدد2 ،مجلد6 ،الموصل ،2007 .

4: الموسوعات :

1:نصار محمد حسين ،الموسوعة العربية الميسرة ،ج1 ،ط1 ،مطبعة العصرية ،لبنان ،2009.

2::شويخات أحمد مهدي محمد ،موسوعة الكترونية.

5 :القواميس :

1 :حلاق حسين وعباس صباغ ،المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية التركية مصطلحات إدارية وعسكرية وسياسية واقتصادية واجتماعية وعائلية ،ط1 ،دار العلم للملايين ،لبنان ،1999.

2 :صابان سهيل ،المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مرا :عبد الرزاق حسن بركات ،السلسلة الثالثة (43)،مكتبة فهد الوطنية ،الرياض ،2000.

6 :المذكرات :

1 :بشير توهامي ،مراكز السلطة الحاكمة والسلطة الدينية في الدولة العثمانية والعلاقة بينهما مابين (982-1112هـ/1575-1700م)،مذكرة لنيل شهادة ماجستير في تاريخ الحديث ومعاصر ،2001-2012.

2 :خضير جنان منصور الجنابي ،أحوال الدولة العثمانية(855-1164هـ/1451-1750) من خلال النقود ،دراسة تاريخية ،مذكرة لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث والمعاصر ،الأردن ،2005.

3 :بيعوا غنية ،تنظيمات العثمانية وآثارها على بلاد الشام والعراق أنموذجا1839-1876 ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في التاريخ الحديث ،مرقونة ،الجزائر ،2008-2009.

4 :ناهي أسماء وبلال أمينة ،الامتيازات الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1800-1830 ،رسالة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة جيلالي بنعمامة ،خميس مليانة ،2016 .

الفهرس

الفهرس

المقدمة.....ص2.

المبحث الأول: موارد دخل وأوجه إنفاق الدولة العثمانية خلال القرنين 16-17م.

المطلب الأول: الموارد الدخل الداخلية.....ص6.

المطلب الثاني: الموارد الدخل الخارجية.....ص14.

المطلب الثالث: أوجه الإنفاق.....ص20.

المبحث الثاني: الأسباب الفاعلة في الأزمات المالية للدولة العثمانية خلال القرنين 16-17م.

المطلب الأول: أسباب الأزمات المالية.....ص30.

المطلب الثاني: الأزمات المالية خلال القرنين 16-17م.....ص43.

المبحث الثالث :نتائج وتداعيات الأزمات المالية خلال القرنين 16-17م.

المطلب الأول: على الصعيد العسكري.....ص53.

المطلب الثاني: على الصعيد الاجتماعي.....ص57.

المطلب الثالث:التدابير والإجراءات المطبقة خلال زمن الأزمات.....ص60.

الخاتمة.....ص66.

قائمة الملاحق.....ص69.

قائمة المصادر والمراجع.....ص72.